اجراءات رام الله..بروفة ما بعد عباس!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد لن يكون الشهيد أمجد سكري آخر قافلة رحلة الشهداء في معركة التحررالوطني، نحو طرد أو كنس المحتلين من الأرض الفلسطينية، فتلك مسيرة حتمية لا راد لها، ولا عائق لها، مهما كانت وسائل العدو وأدواته المتناثرة بأسماء مستعارة..

لكن، متابعة لرد الفعل الاسرائيلي على عملية ابن جهاز الشرطة، يمكن ملاحظة أنها ردة فعل تفوق جدا ما يمكن اعتباره إجراءات ما بعد عملية عسكرية، أدت لاصابة بعض من جنود المحتل، واستشهاد منفذها..

جيش الإحتلال قرر القيام بإغلاق مدينة رام الله، التي تمثل مركز العمل السياسي الرسمي الفلسطيني، ومقر الرئيس وسكنه أيضا، والبعض يراها، بمثابة "العاصمة المؤقتة"، وما حدث ليس "حصارا" فقط للمدينة، بل عملية إغلاق تشمل سلسلة من الإجراءات الخطيرة، سيمنع خروج سكانها الى أي محافظة فلسطينية أخرى، بالمقابل لن يدخلها أي من سكان المحافظات الإخرى، ويسمح لهؤلاء فقط بمغادرة رام الله..

رد الفعل الاحتلالي، ليس ردا على عملية عسكرية، فهي ليست الإولى من رام وفي رام الله، وحولها، وحتما ليست الإولى ضد أي من حواجز جيش الاحتلال، وقطعا ليس بسبب هوية منفذها باعتباره إبنا للمؤسسة الأمنية، فسبقه ايضا الشهيد العواودة من الأمن الوقائي..ولا يمكن اعتبارها بحثا عن منفذ العملية كونه ذهب شهيدا..

ما يحدث، من اجراءات ضد مدينة "المقر الرئاسي" والرسمي للمنظمة والسلطة، ليست سوى أحد أشكال "بروفة" إعادة احتلال المدنية، وكل مدن الضفة الغربية، لما بات يعرف إعلاميا "ما بعد عباس"، والتي تتعامل معها حكومة دولة الكيان ومؤسساتها الأمنية، بأنها دخلت عمليا حيز التنفيذ، وعليه بدأت في تنفيذ مخططها الخاص لذلك اليوم..

منذ أيام، وقادة الكيان المحتل، يرسلون رسائلهم الواضحة، فيما هو بعد عباس، وزير اسرائيلي، قالها "الفوضى" قادمة، ما يتطلب اعادة "السيطرة" - احتلال -

الضفة، فيما أشار وزير حرب الكيان، ان عملية عسكرية واسعة لاعادة فرض السيطرة على مدن الضفة قائمة في "الوقت المناسب"، وبالطبع هم من يقرر ذلك الوقت، بينما خرج رأس الطغمة الفاشية الحاكمة نتنياهو، بتحميل مسؤولية عملية الشهيد أمجد الى السلطة وتحريضها..

وجاءت تصريحات الجنرال يؤآف مردخاي المسؤول العسكري في جيش الاحتلال عن الوضع في الضفة الغربية لتلقي مزيدا من الضوء على ترتيبات دولة الإحتلال للأيام القادمة، رجل بحكم منصبه يعلم تفاصيل كثيرة تتعلق بالمشهد الميداني، وهو من وصفه د.صائب عريقات بـ"الرئيس الفعلي" للضفة الغربية، - طبعا تصريح فتح عليه باب "الغضب الرئاسي"-.

الجنرال مردخاي، لخص المشهد، بأن اي شخص ما بعد عباس سيكون أكثر تشددا منه، وسيعمل على البروز كشخصية شعبية أكثر من عباس، تصريح يعطي تلميحا بأن دولة الكيان لن تقف متفرجة على قدوم شخصية كهذه..

هل يمكن للبعض الفلسطيني في موقع المسؤولية، التعامل بجدية أكثر مع ما تقوم به دولة الكيان ضد الحالة الفلسطينية، وأن تقف ما يعرف اعلاميا باسم "القيادة الفلسطينية" لمتابعة خطوات دولة الكيان، الا تستجوب تلك الممارسات العدوانية، سياسيا وتنفيذيا لقاءا وطنيا واحدا يمنح الشعب الفلسطيني أملا ما، بأن أولي أمره لا يديرون له الظهر، وكأن ما يحدث فوق أرضه وضد شعبه خارج نطاق التغطية الخاصة بمدارهم العقلي - السياسي..

هل نقرأ، أن الرئيس محمود عباس عاد الى أرض "بقايا الوطن"، ومقره الرسمي، وطلب عقد لقاءات لبحث ما سيكون فلسطينيا، على ما كان وسيكون اسرائيليا..وأن يخرج بعدها لمخاطبة شعبه بعبارة واحدة لا أكثر: إنتهى وقت الانتظار وأعلن "فك الارتباط" بالاحتلال..دقت ساعة بدء زمن دولة فلسطين من اليوم..!

هل نرى..هل نسمع..هل نقرأ.. ام ان ذلك بات دربا من "أمان مستحيلة"..ودونها أليس هناك من "فعل وطني" خارج الصندوق..ليقف الكل ويفكر..فمخزن الطاقة الوطنية لا ينضب!

ملاحظة: التسريبات المنسوبة لقائد حماس التاريخي د.ابو مرزوق حول ايران تعبير عن "غضب دفين" من سلوك ايراني ضد فصائل تعاملت مع بلاد فارس وكأنها "سند حقيقي" للمقاومة بلا ثمن..يا دوك موسى..إنظر ما فعلوا مع حركة الجهاد لتعرف أن "المال مقابل المبدأ"!

تنويه خاص: عار أن يتم الشماتة في فلسطيني ذهب في سبيل الدفاع عن قناعة ضد المحتل..موقف بعضا من ناطقي واعلام فتح ضد "شهداء النفق" الأخير نموذجا..عيب وبس!

أسئلة "عملية" الى "تصور الدوحة العملي"!

كتب حسن عصفور/ بداية نتقدم بالتحية الى "امير قطر" وحكومته على "الجهد الخاص جدا جدا" بخروج "التصور العملي" بين حركتي فتح وحماس من أجل تنفيذ ما كان وسيكون وبعد ما يكون من "اوراق مجمعة" للمصالحة الوطنية..

وقد لخص "بيان الدوحة العملي جدا" مسار حوارات بدأت منذ العام 2005، وعمليا، لو عادت ذاكرة خالد مشعل الى الوراء فأنها بدأت في نهاية عام 1995، في فندق شبرد بالقاهرة، عندما ترأس الأخ ابو الأديب وفدا للمنظمة وترأس خالد مشعل وفدا لحماس..وكان بيانا سياسا يشير الى مسار علاقات وطنية جديد..ولكنه ذهب مع ذهاب مشعل الى عاصمة عربية قد طرده منها!

وبعيدا عن الغرق في استرجاع "ذكريات الحوارات"، فالبيانات "الأخوية الرقيقة" و"اتفاقات وتفاهمات"، تنتظر أن تكون حقيقة سياسية، فما صدر بالدوحة مؤخرا، يوم الثامن فبراير - شباط 2016، قد يكون أكثر الأوراق التي ستفتح باب "الجدل السياسي"، او "السخرية السياسية"، ليس لجهة رفض البحث عن حل عملي وانهاء الانقسام السياسي، كونه أحد أبرز معالم "النكبة الفلسطينية المعاصرة"، والقاطرة العملية لتنفيذ "أخطر مشروع تهويدي" لـ"بقايا فلسطين" والقدس بمقدساتها وليس بأرضها فحسب، ولكن ردة الفعل تحسبا من نتائج قد

تكون مثيلة لما كان..فلا جديد تغير ذات الأشخاص وذات الأوجه وذات القيادات وذات النهج..

ولو توقفنا أمام عناصر ما تم نشره مما يسمى "تصور عملي"، نتساءل:

*حكومة الوحدة الوطنية:

كيف يمكن وضع تصور حقيقي لحكومة "وحدة وطنية" بالمعني المعروف، من حيث قوامها المشارك، ورؤيتها السياسية، أي أن "التصور" يبحث عن تشكيل "حكومة لقيادة مرحلة سياسية" في "بقايا فلسطين" - تم استبدال تعبير "بقايا الوطن"، لتكريس دولة فلسطين كواقع مصطلحاتي وفقا لقرار الأمم المتحدة، الذي ترفض "القيادة العباسية" اعلانه -..

"حكومة الوحدة الوطنية" هي حكومة برنامج سياسي، ما يفترض نظريا التساؤل عن مدى توافق فتح وحماس على المشروع السياسي الموحد، وقبل ذلك، هل لنا أن نسأل ما هو "المشروع السياسي الممكن التوافق عليه بينهما قبل الحكومة"..

- هل تقبل حماس بمشروع الرئيس عباس للمفاوضات القائم على انتظار رد حكومة نتنياهو على تساؤولاته المستندة الى تعبير "إذا وسوف"..بمعنى التمسك الكلي بالاتفاقات الموقعة رغم انتهاء أجلها السياسي والعملي..ولا قيمة لها سوى في مقر الرئيس..بالمقابل هل ستقبل فتح لو أن حماس رفضت ذلك التوجه التخلي عن "وهم الاتفاقات" كما تطالب حماس..

- بخصوص قرار الأمم المتحدة حول الاعتراف بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، هل نتوقع موافقة حماس على قبوله ضمن برنامج الحكومة السياسي، ام أنها تسجل الاعتراض دون اعاقة..وفي الحال هل ستشارك في العمل لإعلانه على أرض فلسطين، ام تعمل على مشاركة الرئيس عباس بعرقلة التنفيذ والاستمرار في المرحلة الانتقالية برعاية دولة الكيان الى حين يحدث "تطور سياسي جديد" لمرحلة ما "بعد عباس"..,عندها نرى كل المستخبي السياسي..

- هل تقر الحكومة المتوقعة موقفا للتصور المصنوع في قطر عن اتصالات حماس مع اسرائيل عبر قطر وتركيا لترتيبات خاصة بسيطرتها على القطاع..و"حكرة الأنفاق" الخاصة بها!

*الانتخابات بأشكالها المطروحة:

التصور يتحدث عن انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، ولكنه لم يحدد أي هي تلك الانتخابات المزعم اجرائها..

هل هي انتخابات لرئيس دولة فلسطين تنفيذا لقرار الأمم المتحدة، وبالتالي انتخابات برلمان دولة فلسطين، وعندها وجب البحث في صياغة "قانون انتخابي جديد" يضع قواعد تلك الانتخابات بشقهيا، او تعديل القانون الانتخابي الخاص الذي وضع ضمن مرحلة السلطة الوطنية، مشتقا من القانون الأساسي..

أم أن كلا الحركتين، ليس لهما مصلحة الآن، في اعلان دولة فلسطين، وبالتالي الاستمرار بالمرحلة الانتقالية مع اجراء انتخابات لمؤسساتها تحت رعاية دولة الكيان، وافتراضا أن الفصائل والقوى وكل من هب ودب وافق على "الرؤية الفتحاوية الحمساوية لاطالة أمد الاحتلال"، واجراء الانتخابات لمؤسساتها، كيف سيكون الحال للقدس ومشاركتها..هل تصل حسن نوايا الفصيلين الى أن تقبل حكومة بيبي الفاشية التهويدية اجراء تلك الانتخابات كما سبق أن حدث في عامي 1996 و2006..

*معبر رفح:

"التصور العملي" يشير الى تسليم معبر رفح الى حرس الرئاسة مع بقاء موظفي حماس مستمرين في العمل..

ودون تفاصيل حول من هو صاحب "اليد العليا" في تنفيذ السياسية الأمنية على المعبر وكذا الادارية، نتساءل أين ستقيم قوات حرس الرئاسة التي ستتولى مسؤولية المعبر..هل ستقيم في رفح فلسطين أم رفح مصر..لو كانت فلسطين، فذلك يتطلب اقامة "معسكرات خاصة لها"، تشمل مساكن ومخازن أسلحة، وسيارات بكل أنواعها..ومعها، هل يحق لهم التجوال في مدن القطاع بسلاحهم وزيهم الخاص، أم حدود التواجد تبقى منطقة المعبر لا غير..

*المنظمة والمجلس الوطني:

هذه المسألة تحتاج الى تصور علمي تفصيلي خاص بها، والاشارة اليها بالتعميم يعني أنها غير ذي صلة بالاتفاق، رغم أن الأصل هو الاتفاق على العمل في منظمة التحرير ومنها لما تمثله للشعب الفلسطيني..

الأسئلة لا تنتهي لـ"تصور الدوحة العملي"..لكننا نتوقف هنا ونأخذ "وقتا مستقطعا" الى حين أن نسمع توضيحا لما تم التساؤل عليه..متجاهلين كلية ما هو موقف الفصائل الإخرى من الأسئلة كونها أصلا لم تعد ذي صلة سوى بالمتابعة بين متحفظ ورافض أو موافق بالتصفيق كل بحساب..

ملاحظة: هل سمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والرئاسة الفلسطينية بما تقدم به حزب العمل الاسرائيلي من خطة "إنفصال"..إن سمعوا ليش ما حكوا شو رأيهم..ولو ما سمعوا يا ريت يسمعوا..أما حالة!

تنويه خاص: عائلة "إشتيوي" الغزية فتحت بعضا من "خزائن معلوماتها" حول قتلة ابنها..حماس والقسام صم بكم وكأنهم لا يفقهون ما قيل عنهم..المخفي أعظم!

الارهاب ومعبر رفح..تزامن مشبوه وبيان غائب!

كتب حسن عصفور/ تحتل مسألة "معبر رفح" اغلاقا وفتحا، مكانة جوهرية في التفكير اليومي للإنسان الفلسطيني، بعيدا عن الفصائل والمسميات الكيانية الإخرى، كونه شريان حياة خاصة، ليس فقط بالجانب الحركي خروجا ودخولا، مع قيمتها، بل بما يمثل عنوانا ورمزا للبعد الاستقلالي عن دولة الكيان، وبوابة فلسطين الدولة القادمة للعالم، مع الارتباط التاريخي بمصر المحروسة..

لذا لا يجب أن يغضب الأشقاء في مصر، من اي تذمر انساني أو سياسي يظهر بين حين وآخر، من الأهل في جنوب فلسطين (قطاع غزة)، كلما زادت مساحة الاغلاق للمعبر، الشريان الانساني والسياسي، فتلك حالة طبيعية جدا، ولو لم تكن

لقلنا ان أهل القطاع أصيبوا، من حجم الصدمات التي نالتهم ولا تزال، ببلادة ولا احساس وتحولوا الى آلات غير بشرية..

بعد غيبة، ودون نقاش المسببات أو الذرائع، لا يهم الوصف الآن، قامت مصر بفتح المعبر لمدة 48 ساعة لضرورة إنسانية، وبالقطع فاقد الوعي والعقل من يعتقد ان تلك الساعات ستسد رمق المنتظرين شوقا للحراك من القطاع الى العالم..

ولكن، ما حدث لم يكن ضمن حسابات الفلسطيني، بأن قامت المجموعات الارهابية العاملة في سيناء ضد مصر أرضا وجيشا وكيانا، بعملية ارهابية أدت لاستشهاد وجرح البعض من أبناء جيش مصر، عملية جاء تزامنها مع ساعات فجر يوم الفتح الموعود..

والحقيقة، ان تلك العملية، ما كان لها أن تصبح موضوعا، كونها جزء من الارهاب المستمر منذ إسقاط حكم الاخوان وتحالفهم الارهابي، ومعهم إسقاط "الأمل الأميريكي" بسرقة مصر للشروع في تكريس أخر طبعات مؤامرات القرن ضد الإمة العربية، وطنا وهوية وجغرافيا..

لكن، ما لفت الانتباه، هو أن تلك العمليات بدأت في الآونه الأخيرة تتزامن مع الحديث عن فتح معبر رفح، او ساعات الفتح، وكأنها أصبحت جزءا من عمل منظم، لا يستهدف مصر فحسب، بل بات يستهدف قطاع غزة وأهلها، وكأن "مجمع الإرهاب وتحالفه الإخواني" لا يريد للمعبر أن يسلك طريق العمل، واستمراره مغلقا..

ورغم أن تلك المسألة، التي سبق للاشقاء في مصر الحديث بها، الا أنها لم تكن كافية لتبرير اغلاق المعبر كل تلك المدة الزمنية، ولكن يبدو أن للأمن ما ليس لغيره، وقد أكدت تلك العملية الأخيرة، وقبلها عدد من العمليات ما لم يكن مقنعا.. تزامن ارهابي مع فتح المعبر..

من حيث المبدأ، لا صلة للمغادرين من أهل القطاع بتلك العمليات الارهابية، لكن الارتباط الذي يحدث هو أن الاجراءات الأمنية على طول الطريق تتغير من أجل تسهيل حركة السفر، وهي مسائل ذات بعد أمني، لا ضرورة لنقاشها هنا..

وعل السؤال الذي يقفز، ولما تقوم تلك الجماعات الارهابية وتحالفها الإخواني بتلك العمليات في هذا التوقيت، والجواب بعد نقاش عام، وبعيدا عن أي حسابات "خاصة"، هو أن "تحالف الإرهاب" يعتبر أن "إغلاق المعبر" يشكل "بقرة حلوب" للإعلام الاخواني وتحالفه القطري التركي، استغلالا للبعد الانساني لأهل قطاع غزة، كراهية ومعاداة لمصر الثورة والتغيير..

أكثر الأطراف رفضا لفتح معبر رفح هو "مجمع الارهاب"، فأي تحسن في مسار المعبر يوازيه خسارة سياسية لذلك التحالف، وخسارة للحرب المعادية لمصر، لذا فهو صاحب المصلحة الإولى لاستمرار إغلاق المعبر..

وهنا، كيف يمكن خلق معادلة تكسر هدف المجمع الارهابي، وأيضا أن تقطع الطريق عليه لاستغلال ذلك ضد أمن مصر..مسألة تستحق "التفكير المشترك" مصري فلسطيني، وقبل ذلك يصبح واجبا على حركة حماس، لأسباب عدة، لا داع لذكرها الآن، أن تدين الارهاب في سيناء ضد مصر وجيشها، وأن تعلن انه يخدم أعداء القضية الفلسطينية، وقبله يلحق ضررا بالغا بأهل قطاع غزة وحاجاتهم الإنسانية..

لو كانت "نوايا حماس" طيبة لأصدرت ذلك البيان، أما الصمت والتذرع بعدم التدخل في شأن الغير، فهي "كذبة وخدعة"، كونها تتدخل رسميا وعمليا في جوانب عدة، الى جانب أن إدانة تلك العمليات مع فتح المعبر ليس "تدخلا" بل حماية لمصلحة فلسطينية قبل أن تكون مصرية..

هل تستجيب قيادة حماس لمصلحة أهل القطاع، أم تغض الطرف لمصلحة "أهل الجماعة" في الدوحة وأنقرة..نأمل الانحياز الأول ومنتظرينه!

ملاحظة: وزير اشغال حكومة الرئيس عباس أطلق "بشرى تاريخية" بأن إعمار قطاع غزة يحتاج 7 سنوات..قد يكون تصريح صادم للبعض، ولكنه يبدو متفاءل ولم يقل في ظل عدم قيام حرب او حروب جديدة ..وأن تبقى الأموال تصل!

تنويه خاص: وفاة د.أحمد ابو مطر، الكاتب والشاعر دون أن نرى كلمة من مؤسسات الثقافة الفلسطينية تنعيه، أو تشير لوفاته مؤشر على مدى هزالة تلك المؤسسات.. الشاب ايهاب تذكر أنك "مثقف" قبل أن تكون "وزيرا"!

"الاستخفاف السياسي" للفريق الرئاسي..والمواجهة المطلوبة!

كتب حسن عصفور/ بات من الضرورة، أن يتساءل المرء كيف يمكن لقوى وفصائل ومكونات منظمة التحرير، أن تقبل ما يحدث لها ومعها من إدارة ظهر بطريقة تفوق تعبير "الإهانية السياسية".. وعل ما كان مؤخرا بعد أن تكرم الرئيس محمود عباس عليها، وبعد 3 أشهر من المناشدة والترجي بعقد اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة، والمفترض أنها "حكومة الشعب العامة" ومرجعية المؤسسات الوطنية، وهي التي لم تكن تغيب عن اللقاءات الدورية في زمن الخالد ياسر عرفات، ومع كل تأخير كانت تسارع غالبية القوى، وشخصيات قيادية من حركة فتح، المناداة الى عقد الإطار، وغير ذلك تصف الحال بكل الصفات التي يسمح بها "العرف السياسي" علانية، وفي السر تكال له غيرها..اقلها الفردية والديكتاتورية..

الآن، لا لقاءات ولا دور سياسي، ولا قرارات تجد لها أي شكل من الإحترام، عدا أنها لا تجد أن قرارا عمليا واحدا تم تنفيذه، منذ فترة زمنية، سوى الإطاحة بياسر عبدربه من أمانة سر اللجنة التنفيذية، وغير ذلك كل ما يتم إقراره يصبح في بند "قرارات سابقة"..

آخر الأمثلة على تلك المهزلة الدائرة، عندما أقرت اللجنة التنفيذية توصيات اللجنة السياسية حول التحرك القادم، ومنها اعلان دولة فلسطين وفك الارتباط مع الاحتلال، وغيرها من "التوصيات" المتفق عليها، وفجأة تم وقف العمل بها، ولمواصلة حالة الاستغفال السائدة في الزمن الراهن، عادت اللجنة التنفيذية عن "قرارها" لتعيد "التوصيات" ثانية الى "اللجنة السياسية" لدراستها..

"مهزلة" لا مثيل لها في أي من النظم المعلومة سوى تلك الخاضعة للفرد المطلق، والحاكم باسم الرب والسلطان..وتكتمل المهزلة تلك، بصمت غير مسبوق لقوى وفصائل تحمل تراثا وإرثا نضاليا وكفاحيا، ودفعت ثمن حضورها الكثير تضحية وفداء كي تستمر راية الشعب الوطنية..

ولأن الصمت لا ينتج إحتراما وتقديرا لموقف الصامتين، فكان الإجتماع الأخير للجنة التنفيذية يوم 4 فبراير 2016، نموذجا الى مدى استفحال منهج "الاستخفاف السياسي" الرئاسي ليس للقوى المكونة للإطار فحسب، بل لكل ما له

صلة بالمسألة الوطنية، عندما يكتشف أعضاء اللجنة التنفيذية أنه لا يوجد "مبادرة فرنسية"، وهي ليست سوى أفكار يتم البحث عنها، لم تناقش لا مع الأميركان ولا غيرهم، حتى أن الرئيس الفرنسي هولاند ذاته، ليس مطلعا تفصيليا على ما تحدث عنه وزير خارجيته فابيوس..

الرئيس محمود عباس، ووزير خارجيته رياض المالكي، طافا أرجاء المعمورة وهم يتحدثون ويروجون لما أسماه كليهما، الرئيس ووزيره، بـ"المبادرة الفرنسية"، ليكتشف الحاضرون بعد غياب أشهر ان ذلك ليس سوى "كلام في كلام"، دون أي أسس واضحة ومحددة، وأنها تقوم على فكرة البحث عن آلية لعقد مؤتمر 5 + 1 على طريقة مفاوضات الملف النووي الايراني..

لو أن الاطار الرسمي حقا ممثل للشعب الفلسطيني، لما سمح بتمرير تلك المهزلة السياسية، التي تعكس مدى التضليل الممارس من قبل "فريق الصوت والضوء الرئاسي"، للهروب من الإستحقاق السياسي المقر رسميا في المجلس المركزي قبل عام من الآن، والذي حدد بلغة لا تقبل التأويل، "فك الارتباط بالاحتلال، وقطع كل علاقة أمنية سياسية واقتصادية معه، والعمل على تنفيذ قرار الاعتراف بدولة فلسطين، وانها المرحلة الانتقالية"..

وهو ما لم يلتزم به الرئيس عباس وفريقه، وايضا لم تلتزم به اللجنة التنفيذية ولا الفصائل المكونه لها، ومن أضيف عليها بصفات وحسابات خاصة، التلاعب بقرارات المجلس المركزي لم تقف عن حدود عدم التنفيذ فقط، بل أن الرئيس عباس أبلغ اللجنة التنفيذية بأنه سيرسل وفدا مكونا من حسين الشيخ وماجد فرج الى الطرف الاسرائيلي (الفضيحة أنه سيقابل رئيس "الادارة المدنية" التي عادت مجددا للعمل لتأكيد دولة الكيان أنها أعادت احتلال الضفة ثانيا بلباس مختلف)..الوفد العباسي سيحمل رسالة تطالب حكومة نتنياهو تحديد ما عليها، هل تريد تنفيذ الاتفاقات أم لا تريد..

تخيلوا أي فضيحة سياسية تلك، بعد كل ما حدث ويحدث ومعلن وممارس من حكومة نتنياهو، الرئيس عباس يريد أن يسألها..واللجنة التنفيذية توافق وتناقش وتعدل ..

ويستمر مسلسل السخرية من الشعب الفلسطيني، عندما نسمع أن المسمى أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير يتحدث عن السعي لانتزاع آلية حماية للشعب الفلسطيني، وفجأة يتذكر د.صائب عريقات تقرير غودلستون، الذي كان أول تقرير دولي رسمي من الإمم المتحدة يتحدث عن جرائم الحرب الاسرائيلية، التقرير الذي توقف العمل به بقرار من الرئيس عباس شخصيا..واثار من الغضب الوطني ما آثار، ولولا الانقسام لما كان للرئيس عباس أن يفلت من "العقاب الوطني" ..

كيف يمكن للإنسان الفلسطيني أن يثق فيما يقوله هذا الفريق..والمسألة الجوهرية يتهربون منها، قضية اعلان دولة فلسطين فوق أرض "بقايا فلسطين" في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية، والتي اعترفت بها ولها الإمم المتحدة، واصبحت عضوا معترفا به برقم 194، وتصر الرئاسة العباسية أن تتعامل مع القرار وكأنه يتعلق بجهة أخرى، والمثير للسخرية، انها تطالب دول العالم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهي صاحبة الحق، أول من يرفض الاعتراف به..

الاستخفاف والسخرية من حركة الشعب الفلسطيني ستتواصل ما لم يتم رفعة الراية الحمراء للفريق الاستخفافي بالمسألة الوطنية..

وعل المشهد السياسي الراهن ومدى الاستخفاف القائم، بات يفرض العمل الجاد لتكوين "كتلة وطنية" تعمل على حماية المشروع الفلسطيني من الانهيار الكلي، ومواجهة المشروع التهويدي ورفع راية الاستنهاض - الاستنفار العام في مواجهة المحتلين والمستخفين والتقسيميين..

ملاحظة" الحكي من "لقاء الدوحة الكلامي" أن الأجواء ايجابية لكن عدم دوفع رواتب موظفي حماس يعكر "الجو"..شكلها المسألة لم تعد برنامج سياسي ولا يحزنون..عهيك "شيك أميري قطري" سينهي القضية لتعزيز فريق "الاستخفاف الوطني" ..مبروك يا شعب!

تنويه خاص: قضية إعدام "القسامي" اشتيوي يبدو أنها لن تنتهي بـ"أعواد المشنقة" التي نصب له..عائلة الشاب تحدت حماس وأصدرت بيانا صاخبا تكشف

أن المسألة لها بعد آخر..صار بدها لجنة تحقيق وطنية.. مؤسسات حقوق الانسان مش لازم تسكت بعد بيان العائلة!

المنسي في كلام "د.موسى"!

كتب حسن عصفور/ حسنا فعل د.موسى أبو مرزوق القائد التاريخي لحركة حماس، وأول رئيس لمكتبها السياسي، قبل اعتقاله في أمريكا ضمن "مؤامرة سياسية خاصة"، بأن فتح بعضا مما يجب الحديث عنه، عندما اعتبر أن الارهاب الذي يمارس في سيناء ضد مصر جيشا وأرضا هو "صناعة إسرائيلية"، وأن دولة الكيان هي صاحبة المصلحة الإولى في أي عمل ارهابي ضد مصر..

حديث د.ابومرزوق، يكتسب "قيمة سياسية" كونه يأتي من شخصية ذات مكانة خاصة، في تنظيم حماس، المرتبط فكريا وعقائديا بجماعة الإخوان المسلمين، التي باتت تعيش "فترة أرذل العمر السياسي"، وجودا وموقفا وارتباطات بين الدوحة وأنقرة وواشنطن، وبينها أوروبا، دون أن ترسي على بر سياسي، وباتت في مصر جماعة إرهابية محظورة، يشار الى كونها أحد منتجات "الإرهاب" في سيناء، بالشراكة مع "منتجها الداعشي" المعروف بإسم "أنصار بيت المقدس"..

لذا ما اشار له د. موسى أبو مرزوق، يجب أن يتم وضعه في خانة "حسنات الرجل السياسية"، فهو أول قيادي من جعبة الإخوان من يشير بإصبعه الى أن "الإرهاب" في سيناء هو صناعة إسرائيلية، بمعنى آخر، شاء القول أم لم يشئ صراحة، ان من يقوم بتلك العمليات، مهما كان الإسم والمسمى، هو ينفذ مخطط اسرائيلي لضرب مصر، بعد ثورة 30 يونيو، وهي التي صمتت طوال فترة حكم الجماعة الآيلة للسقوط..

الارهاب في سيناء صناعة اسرائيلية، وتلك حقيقة ليست بعيدة عن الواقع، كونها الدولة الأكثر، استفادة من العمل الارهابي العام في المنطقة، بكل مسمياته، داعشية نصراوية قاعدية، اخوانية بيت مقدسيا، فكل ارهاب ضد أنظم الحكم والمنطقة، صناعة اسرائيلية..

ولكون د.ابومرزوق اصاب في الاشارة لليد الخلفية لصناعة الإرهاب في المنطقة، وسيناء تحديدا، لما ارتعش قلمه عن ذكر أدوات تنفيذ "المخطط الارهابي الاسرائيلي" في سيناء، فتلك الأدوات تعلن بلا أي موارية اسمها وهويتها، وارتباطها، باتت معلومة الهوية" أنصار بيت المقدس"، وهي المنتج الارهابي الذي تحدث عنه القيادي الاخواني محمد البلتاجي صراحة يوم اسقاط حكم الاخوان بأقدام الشعب المصري..واحتضان جيشها!

كان للقيادي الحمساوي البارز د.موسى، ان يعيد صياغة رؤية سياسية ملتبسة للحركة، التي كان عنصرا مركزيا في تأسيسها، لو أنه وضع "حدا فاصلا" في تحديد هوية أدوات التنفيذ للمخطط الارهابي الاسرائيلي ضد مصر، وأن يعلن صراحة أن حماس بريئة من تلك "الجماعات" اسما وهوية، ولا جامع لها بأي من مكوناتها، مهما ارتدت من "جلابيب سوداء أو بيضاء" بعمامات تخفي كل صنوف القتل والموت..

وعله، كان سيضع لإسمه مكانة مميزة أعلى في السجل الوطني الفلسطيني، تميزا وجرأة وشجاعة فكرية وسياسية، لو انه أعلن إدانته الصريحة جدا، وبكل العبارات التي يعلمها لتلك العمليات ومن يقوم بها..

فما دامت دولة الكيان هي صاحبة المنتج الارهابي، لما اكتفى د.ابو مرزوق بوصف المشهد وتحليله من جوابنه المختلفة، وصمت كليا عندما جاء الاجراء الواجب اتخاذه وهو الادانة المطلقة، غير الملتبسة، اليس من سمات حماس التي تعلنها أنها ضد أي عمل ارهابي لدولة الكيان، أليس حماس، كما تقول ترفض وتدين كل عمل ارهابي صهيوني واسرائيلي ويهودي..

منذ متى تكتفي قيادات حماس بوصف المشهد السياسي، فما بالك الوصف التفصيلي للمخطط الارهابي الاسرائيلي دون ان ترفقه بموقف واضح صريح..

إن كانت أقوال د.موسى ابو مرزوق جازمة بأن دولة الكيان الاسرائيلي هي، لا غيرها، صاحبة المنتج الارهابي ضد مصر، بعيدا عن مسميات أدوات التنفيذن يصبح عدم إدانة تلك العمليات محل تساؤل مشروع، ينتظر جوابا مشروعا..

بعد ما كتب د.اب مرزوق اصبح لزاما عليه أن يدين كل عمل ارهابي ضد مصر، وتحديدا في سيناء، كي يكون الطلب بقدر المستطاع لو أريد لك أن تطاع، كما قال الأهل القدامى..

هل يفعلها د.موسى، ويعلن ما صمتت عنه حركة حماس طويلا..تلك هي الجملة المطلوبة التي نسيها القيادي التاريخي لحماس..ليتذكرها..قلها وانتفض!

ملاحظة: غزة تشهد عمليات قتل أو حرق أو انتحار متزايدة، ظاهرة تستوجب القراءة والاهتمام..اهي "صدفة قدرية" أم "صدفة بفعل فاعل"!

تنويه خاص: وفد فصائلي فلسطيني يضم كل المتفقين والمتخاصمين والمتنابذين موجود في طهران منذ ايام..متفقين دون ضوضاء على "محبة ايران"..طيب ما دام بتقدروا تحبوا ليش ما تكون ذات المحبة لوطنكم..ام أن لكل محبة دوافع أخرى..عيب وتراب الوطن عيب!

"إنتصار"..الفضيحة!

كتب حسن عصفور/ شهدت "بقايا فلسطين"، سلسلة من الأحداث يصعب جدا اعتبارها جاءت مصادفة، أو اعتباطية دون أن يكون بينها "رابط منظم"، حتى لو لم يكن هناك فعلا ذلك الناظم لها، وأكملت الأحداث "مصادفتها" بخبر لن يزول بحبر قرار رئاسي حتى يتم كشف الحقيقة كاملة ويقتنع بها أهل فلسطين قبل أهل الشهيد، جريمة إغتيال عمر النايف في مقر سفارة فلسطين بصوفيا عاصمة بلغاريا..

وعل أبرز الأحداث التي عاشتها "بقايا فلسطين"، لا تتعلق بمسلسل "النفاق السياسي" بين قطبي الأزمة - النكبة الوطنية، فيما يسمى "ملف المصالحة"، التي لم تعد تجد من يصدق قول القائمين عليها، حتى من داخل صفوف حركتيهما قبل غيرهما، ولكن الطامة الكبرى التي حلت على أهل فلسطين في بقايا وطنهم ما حدث في مسلكية سياسية أمنية باتت هي المظهر السائد..

الفضيحة الإولى، لا تكمن في عدم تجاوب السلطة التنفيذية، رئاسة وحكومتها التابعة، لحل أزمة المعلمين واضرابهم، بل في أن تعلن قيادة اتحاد أحد أهم النقابات بأنها وضعت استقالتها أمام "اللجنة المركزية لحركة فتح"، إجراء كشف مدى الانحدار في الوعي السياسي قبل النقابي لمهمة ودور تلك القيادة، والأكثر مأسوية أن قيادة فتح تصمت كليا على تلك "الفضيحة النقابية - السياسية"، ولم تعلن قبول او لا قبول تلك "الاستقالة"..

ولأن الفضيحة لا تقف عند جانب، اصدر الرئيس محمود عباس لقوات أمنه، أمرا باقامة "الحواجز العسكرية" لخطف ومنع أي شخص مشبوه بلوثة "معلم" قادم من خارج رام الله..مظهر جاء ليكشف أن الانحدار السياسي وصل الى منطقة لا تقيم وزنا للكرامة الوطنية..

ودون الدخول في تفاصيل كيف يتم تحويل مهمام قوى الأمن الوطني، من حام للشعب والشرعية الوطنية الى حارس لأغراض أخرى، وهي التي لم تتمكن من حماية بيت الرئيس عباس من تدنيس قوات الاحتلال لها..

مفارقة لا تحدث الا في زمن مسلسل من الرداءة النادرة، تتواصل حلقاته في قرار يمثل وضع نهاية لأحد أركان "الشرعية السياسية"، عندما أمر الرئيس عباس وحكومته التابعة بملاحقة عضو المجلس التشريعي الفلسطيني د.نجاة أبو بكر في انتهاك غير مسبوق للقانون الأساسي، الذي كان حتى ساعته "حصن حماية الشرعية" من الخطف، وأحد اسلحة الشرعية لمواجهة خطفها التي بدأت مع انقلاب حماس الحزيراني عام 2007..

اصرار الرئيس عباس وحكومته التابعة على مطاردة النائب ابو بكر يمثل سلاحا لكل معارض له ولحكومته لسحب بساط الشرعية الوطنية عنهما، فمن يخترق القانون الأساسي - دستور فلسطين المؤقت - يصبح خارجا عن الشرعية، وهو ما على الرئيس عباس وفرقته الخاصة، التي أصابها "بعثرة مفاجأة" التوقف الفوري عن تلك "الفضحية السياسية - القانونية"..

وليت الرئيس عباس يصدر أمرا لأجهزتة الرقابية الأمنية الخاصة به وله، الحصول على نسخة من شريط "فيديو" لمتظاهرين غاضبين على الجريمة التي ستحفر ذاتها في الذاكرة الوطنية، جريمة اغتيال عمر النايف، هتافات قالها

المتظاهرون غضبا، تحمل سيلا من الاتهامات التي غابت عن المشهد السياسي الفلسطيني منذ زمن تقرير غولدستون، لكن سماع الرئيس لها ضرورة علها تكون رسالة رغم قساوتها وخطورتها، ورفض ما بها من تهم تخرج عن المألوف..

جريمة اغتيال النايف، ودون البحث بتفاصيل الجريمة، كان القرار الأول المرفوض اتخاذه، ليس تشكيل لجنة تحقيق "غير معلومة" بل استدعاء السفير الفلسطيني فورا واعادته للمقر، كما يقال، للتشاور وبحث الخطوات التالية، ومعها اصداربيان يحمل السلطات البلغارية مسؤولية اخلاقية وسياسية للجريمة المرتكبة، وأن يعقد الرئيس عباس "إجتماعا طارئا" امنيا وسياسيا لبحث تلك الجريمة - الفضيحة، خاصة بعد أن وجه بعض أهل الشهيد تهما بمسؤولية السفارة والسفير عما حدث، بل أن دولة الاحتلال واعلامها دخل في سياق وضع ذلك كإحتمال مفترض..

لكن "الفضيحة" لم تقف عند حدود ما قيل حول مرتكب الجريمة، بل في الصمت العجيب و"الهدوء الأعجب المغمس بسكون نادر" للرئاسة وحكومتها التابعة، عما حدث، معتبرين أن الحديث عن تشكيل لجنة تحقيق هو "الحل"..

ما يحدث تحت ستار "الشرعية" واستخدامها لغاية غير الغاية التي من أجلها كانت مسيرة العطاء الوطني الكبير.. قد يفرض "حالة انتفاضية" لحماية "الشرعية الوطنية" من خاطفيها هنا وهناك، وباسماء باتت مستعارة، وقبل فوات الآوان وندخل في مرحلة تنفيذ مخطط دولة الكيان لنشر الفضوى الأمنية - السياسية بمسميات مختلفة..

الانتفاض حق كي لا يستمر زمن "إنتصار ..الفضيحة"..

وللتوضيح فتعبير "إنتصار" المستخدم هنا لوصف مشهد وليس مسمى لشخص كما قد يظن البعض إثما ونميمة!

ملاحظة: من تعليقات بعض الأهل الطريفة سياسيا حول ما يحدث، ان شعار الرئيس عباس بات "الأمن مقابل المال" فيما شعار حماس" الأمن مقابل التنمية"..المشترك أوضح من الواضح!

تنويه خاص قيادي فتحاوي "اشتنيه" قال أن "الوفد الأمني" الذي التقى بالرئيس الفعلي للضفة جنرال مردخاي، كما وصفه عضو مركزية فتح صائب عريقات، ذهب ليخبره بوقف التنسيق الأمني..فكانت المكافأة الإسرائيلية لهم 500 مليون شيكل ..في الذ من هيك تبرير!

"انتفاضة الرئيس عباس الكلامية"..تحتاج لـ"إنتفاضة"!

كتب حسن عصفور/ فجأة أخذت بعض الأوساط "السياسية الخاصة" في المدار الرئاسي، تتحدث عن "إنتفاضة سياسية واسعة" يقودها الرئيس محمود عباس، بالتعاون مع وزارة الخارجية وسفرائها، حددوا لها هدفا بعقد "مؤتمر دولي" يستند الى "المبادرة الفرنسية في شهر يوليو (تموز) القادم..

والحقيقة، ان اي متابع خارج "المدار الرئاسي" لن يلمس حضورا حقيقيا، أو فعلا ملموسا لما يمكن اعتباره "إنتفاضة سياسية"، ولا شبهة "هبة سياسية" تكون حدثا يحسب له الحساب من الاصدقاء قبل الأعداء، الذين تدخل أمريكا ضمنهم، وكي لا يغضب أهل "الانتفاضة السياسية" نحصر العدو لهم بدولة الكيان..

الحديث عن "إنتفاضة سياسية" بعد اشهر معدودة، يعني أن هناك "ورشة عمل وطنية كبرى"، وحركة فعل شاملة، تبدأ بعدم غياب "مطبخ صناعة القرارات" عن المشهد، لأي سبب كان، وأن تكون قوى الشعب كافة جزءا من تلك "الورشة الوطنية".

فألف باء اي عمل انتفاضي كبير ضد العدو، ومن أجل الوطن يستوجب أول ما يستوجب أن تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بصفتها "المرجعية العليا" للقرار السياسي، وحكومة دولة فلسطين المعترف بها عالميا، قوة الفعل السياسي، من أجل رسم ملامح "الانتفاضة السياسية" بكامل أبعادها..تبدأ، بتحديد الأهداف والإطار وأدوات وآلية التنفيذ، ومداه الزمني، وكي لا يأخذنا البعض لمربع استبدال الفعل السياسي بـ"السياحة السياسية" ، واعتبار الأخيرة هي آلية جديدة لذلك، وجب رفع اشارة صفراء لهم..

فما يحدث، هو تغييب كلي للمرجعية – حكومة الدولة عن ذلك التحرك، بل لا يوجد من الأصل أي مستند لقرار رسمي بتحديد تلك "الإنتفاضة السياسية"، وهو ما يمكن اعتباره نقطة الانطلاق التي لم تحدث بعد..فالمسألة الجوهرية لأي حراك سياسي فلسطيني، بعيدا عن "الألقاب" التي تمنحها هذه الفئة أو تلك، هو أن يتم الاتفاق على الهدف السياسي للتحرك المراد تنفيذه..

أوساط الرئيس عباس تحصر جوهر "إنتفاضاتها" على المبادرة الفرنسية والمؤتمر الدولي من أجل إنهاء الاحتلال، كما تقول، وتتجاهل كليا، بشكل مقصود قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، الذي اعترفت بموجبه الأمم المتحدة بفلسطين دولة عضو مراقب، وصاغت نصا قاطعا بتحديد أرض الدولة وحدودها وعاصمتها، تلك الأراضي المحتلة عام 1967..

القرار ليس نصا "سائبا" يمكن التحرك منه واليه وفقا لرغبة هذا أو ذاك، بل هو "نص مقدس" للشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة، وكل تلاعب به تحت اي مسمى سيكون شكلا من أشكال "الخيانة الوطنية - التنازل الوطني"، وهو ما يجب أن يكون واضحا بشكل قاطع لكل من يبحث عن "إنتفاضة سياسية" ترمي لانهاء الاحتلال..ليتم رسم الاطار السياسي الكامل على تلك القاعدة السياسية الواضحة، وعدم الذهاب الى تعويمها بأسماء مستعارة..

ولذا يصبح الحديث عن "المؤتمر الدولي" كأحد آليات تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، بكل ما يشمله ذلك من جوانب، وعدم التخلي عنه لصالح المستخدم اليومي من "فرقة الرئيس عباس السياسية" انهاء الاحتلال..

فما وجب القيام به، هو العمل على "إنهاء الاحتلال لدولة فلسطين" وفقا لقرار الأمم المتحدة، كهدف واضح المعالم، قبل البحث في أي أهداف أخرى، ومنه تشتق كل منتجات المؤتمر الدولي..

وبالتأكيد، فتشكيل "خلية عمل خاصة" منثبقة من المرجعة الوطنية العليا يصبح ضرورة سياسية بل شرطا سياسيا للقيام بتلك "الانتفاضة"، كي يتم الانتقال من مرحلة الحديث عنها الى مرحلة التنفيذ لها، وهو ما زال غائبا، فلا خلية عمل ولا لجنة بحث، ولا اجتماع خاص..

اعتقاد البعض بأن الحكي الاعلامي حول ذلك، ليس سوى ترجمة عملية لمظهر "الفهلوة السياسية"، وهو ما لا يظن أي من القائمين عليه بنجاحه..

لنترك كل المقومات المطلوبة لنجاح مثل تلك "الإنتفاضة"، من وحدة موقف وأداة وترسيخ علاقة داخلية كـ"البنيان المرصوص"، سيادة مبدأ "الثقة المتبادل" بين الشعب وقيادته، الغائب الأكبر في هذه المرحلة، وعل إضراب المعلمين نموذحا، الى جانب "عبثية" حوار فتح وحماس ، لكننا نشير الى تغييب اللجنة التنفيذية موقفا وأعضاءا عن ذلك الحراك..

هل حقا هناك جدية وطنية لذلك الإدعاء..لو توفرت تلك لكان كل شيء متعلق بها يحتاج لـ"إنتفاضة في التعامل الوطني" قبل البحث عن "إنتفاضة خارجية"..المسألة ليست "بعبة كلام"!

ملاحظة: طريقة الاعلان عن "استقالة" الأمانة العامة لإتحاد المعلمين مثلت اساءة وطنية..فمن يبحث الاستقالة ليتقدم للمعلمين وليس لفصيل مهما على شأنه..الأمانة العامة ليست "مكتبا حركيا" يا "سحويل"!

تنويه خاص: من أكثر الأسباب طرافة لتأجيل لقاء "مائدة أمير قطر" الفتحاوي الحمساوي، ما قاله البعض الحمساوي أنه لسبب رحلات الرئيس عباس للخارج..فعلا هيك سبب يكشف حقيقة هيك "وجبة عشاء"!

تصريحات هنية وبحر تستوجب "حجرا سياسيا"!

كتب حسن عصفور/ لا ضرورة للتأكيد، أن غالبية من يقعون في دائرة المسؤولية في "بقايا فلسطين" شمالا وجنوبا، حماسا وفتحا، مصابين بحالة من "العصبية السياسية"، التي تؤدي بهم في غالب الأحيان الى الكلام كيفما كان، دون تدقيق فيما يجب أو ما لا يجب، المهم أن لا يكون غائبا عن "المشهد الاعلامي"، كي لا يصبح مكانه النسيان، او الرجم بالإهمال، ويغيب أثره في الذاكرة..

يوم الجمعة، الموافق 19 فبراير (شباط) 2016 خرج علينا رئيس حركة "حماس" في قطاع غزة، والمرشح ليرث خالد مشعل في الرئاسة العامة بترتيبات خاصة تجري في "الظلام"، اسماعيل هنية وأعلن بكل ثقة، وهي ليست المرة الأولى، أن دولة الكيان الاسرائيلي "لن تشن حربا جديدا" على قطاع غزة..

لغة قاطعة حاسمة، لا تنتج إلا عن "ثقة غير محدودة" في طبيعة ونهج دولة الكيان، والحقيقة أن تلك التصريحات التي قالها وهو مرتديا جلبابه الأبيض في خطبة الجمعة، باتت هي المناسبة له لاطلاق ما يحب اطلاقه من كلام، مفيدا أو غيره، لا أحد يمكنه أن يقف على حقيقة تلك الثقة سوى "آل حماس" وشركائهم المحليين أو الخارجيين..

فمن حيث المبدأ يقال دوما أن لا آمان للكيان الاسرائيلي، فالعدوانية والارهاب جزء أصيل منه، وهم كتلك الجماعة الارهابية، لا آمان لهم، ولا يحفظون "عهودا أو مواثيق"، وهي سمة مشتركة بينهما على مر العصور، ولذا بات واجبا على اسماعيل هنية أن يخرج ليصارح الشعب الفلسطيني، وطنا محتلا ومغتصبا وشتاتا بحقيقة ما قال، ولما وكيف وصل الى تلك الثقة المطلقة الحاسمة القاطعة..!

هل هناك "اتفاق سري" بين حركته ودولة الكيان، لا يملك الشجاعة لاعلانه، كونه لا يليق بفلسطين، يمنح قطاع غزة "كيونة حمساوية - مشيخة سياسية"، خاصة وأن هنية تحدث في ذات الخطاب القاطع لازالة العدوانية عن المحتلين الصهاينة، بأن مباحثات ميناء بحري للقطاع أوشكت على الانتهاء برعاية تركيا "احد رعاة حماس" الجدد..والطفل الفلسطيني قبل الآخرين يعلم ثمن ذلك الميناء..!

أم هناك "اتفاق ودي" بين قطر وتركيا وقيادة حماس في المهجر، مع دولة الكيان الاسرائيلي على عدم القيام بأي حرب أو هجوم عسكري ضد حماس في القطاع، مع تعهد مطلق بمنع أي طلقة رصاص تخرج من القطاع تزعج "بني صهيون" في كيانهم، الى حين ترتيب مرحلة ما بعد عباس في الضفة، ومنتجه الخاص الذي أصبح في متناول الإعلام..

وكلا الاحتمالين يستوجب مساءلة اسماعيل هنية وطنيا، سواء عبر لقاء "مجمع الفصائل والقوى" أو "ملتقى الكتل البرلمانية"، وبالتأكيد فإن حركة فتح، مطلوب منها ذلك قبل ان تذهب لاستكمال "وجبة الغداء على مائدة الأمير القطري مع وفد حمساوي"..لو كانت ذات صلة بتلك المسألة الوطنية!

ولأنها "جمعة مباركة"، خرج نائب رئيس المجلس التشريعي، عضو قيادة حركة "حماس" د.أحمد بحر، ويعلن أحد أهم اكتشفاته السياسية، بأن الانقسام الذي حدث عام 2007 سببه "اتفاق أوسلو"، هكذا ابحر بحر في بحر السياسية، الانقسام سببه اتفاق تم توقيعه عام 1993..

ولكي لا نرهق العقل والذات، مع تلك الأقوال التي تمثل واحدة من أكثر الأقوال "طرافة وسذاجة في آن"، ليت الدكتور المرموق يخبرنا كيف أصبح عضوا في المجلس التشريعي ونائبا لرئيسه، وهو أحد منتجات اتفاق أوسلو، بل أن جواز السفر الأحمر الذي سافر به لبلدان عدة، هو أيضا من منتجات ذلك الاتفاق، وقبل هذا وذاك، فإن راتبه الشهري، اي كل مصروفه هو منتج أوسلوي..يعني هيك كل أكله "حرام في حرام"..

أما النكتة الأطرف عندما يعتبر البحر أحمد، ان التنسيق الأمني هو من مسببات ذلك، ومع تأييدي المطلق لضرورة انهاء ذلك التنسيق، بل ايقاف العمل باتفاق اوسلو، وكتبت عن 12 فائدة لذلك الالغاء، لكن الإدعاء أنه سبب الانقسام، ليس سوى مهزلة، خاصة وأن حماس تعيش حالة من "التفاهم الأمني" مع دولة الكيان في قطاع غزة، ليس فقط بحماية الحدود الشرقية والحفاظ على ما ورد في الاتفاق الخاص بالمنطقة الأمنية العازلة، والمنطقة الخاصة بالصيد البحري، بل أن حماس في قطاع غزة تعيش كلها تحت سقف أوسلو، ووافقت على اتفاقات المصالحة تحت ظلها..

ليت حماس في قطاع غزة، تنتفض وتعلن انهاء العمل بكل منتج أسلوي، وتعلن الغاء المجلس التشريعي ووقف المال القادم عبر تلك القناة، ورفضها لكل مظهر سياسي وأمني، وتصدر جواز سفر غير الساري..

وبعيدا على الخوض في السياسة التفصيلة لفقر النص البحراوي هذا، لكن لم يعد مفيدا أبدا استمرار البعض في اطلاق الكلام دون حساب..ليس لأنه ذي أثر على

اهل فلسطين، بل لأنه يحيل شعب فلسطين الى مهزلة الآخرين..إن كان الكلام بدون جمرك كما يقال، فبعضه وجب جمركته الوطنية..واحالة قائلة لـ"حجر سياسي" الى حين عودته لصواب!

لهنية وبحر رأفة بشعب يستحق خيرا وافضل!

ملاحظة: موقع مقرب من دائرة الرئاسة الفلسطينية، نشر خبر لقاء بين مسؤول فتح التنظيمي والحاكم العسكري الاحتلالي، لبحث كيفية "السيطرة" على الهبة وما سيكون بعد عباس..رغم حذف الخبر لاحقا لكن كان يستوجب من الشخص ذاته ان يصدر بيانا قاطعا لما قيل، فاسمه نشر كاملا..فالحذف لا يحذف الحقيقة!

تنويه خاص: مبروك اتفاق الحكومة والمعلمين ..المهم مصداقية التنفيذ فمن يدفع الثمن ليس أهل الحكم وأبنائهم الذين يتعلمون في مدراس غير التي يتعلم بها غالبية تلاميذ بقايا فلسطين..!

حركة "التسلل السياسي" لخطف "بقايا فلسطين"!

كتب حسن عصفور/ لا توجد مفارقة سياسية أكثر مما نقرأ في الآونة الأخيرة، عن تبادل رسائل "الثقة المتبادلة" بين حركة حماس ودولة الكيان، رسائل كان الحديث عن أي جزء منها قبل سنوات يعتبر "خيانة عظمى" في اعلام حركة حماس، بعيدا عن الصدق في ذلك من عدمه، لكنه المنهج الاعلامي - السياسي الذي بنت عليه الحركة استراتيجيتها الاعلامية في "معارضة" اتفاق أوسلو..

حماس، الآن وبشكل علني، ودون أن تصاب بأي "خدش من الحياء المعلوم" تعلن أنها لن تقوم بأي فعل عسكري - مسلح- مقاوم ضد دولة الكيان، بل أنها ترسل كل ما يمكنه طمأنة حكومة المحتل بما يمثل له "راحة نفسية"، تسمح له بارسال ذات الرسائل المطمئنة للحركة..

لم يعد "سرا" القول ان كبير مفاوضي "حركة تبادل الثقة المتبادلة" بين حماس ودولة الكيان، هما دولتي قطر وتركيا، مفاوضات مباشرة بينهما ودولة الكيان، لا

تقتصر على "رسائل الثقة المبتادلة"، بل بدأت تأخذ مسارا سياسيا بأهداف أصبح بعضها يناقش علانية في تل أبيب وغزة..

ولنترك أقوال القيادي الحمساوي اسماعيل هنية، بأن لا حرب جديدة على غزة، وتصريحات رأس الفاشية الحاكم في تل أبيب نتنياهو، بأن كل من حماس واسرائيل لا مصلحة لهما بالتصعيد، وما ترمي له تلك "الحنية السياسية" لهذا الفاشي، فما يحدث بدأ يأخذ أبعادا سياسية..

البعد السياسي الرئيسي في المفاوضات الاسرائيلية - الحمساوية، ترمي لتعزيز "حالة الفصل الكياني" بين جناحي "دولة فلسطين" في الضفة والقطاع، عبر مسميات مختلفة، من أجل تحقيق ذلك الهدف الإستراتيجي لدولة الكيان، فأنها على إستعداد لتقديم "تنازلات استراتيجية" لتعزيز "كينونة حماس الانفصالية" في قطاع غزة..

والمتابع لما يناقش علنا في دولة الكيان، وما يتم نشره من معلومات عبر وسائل الاعلام العبري، تحت بند "تسريبات" بخصوص الوضع في قطاع غزة الأمني - الاقتصادي، وتقديم "البدائل والخيارات" سيدرك الى أين بدأت تسير وجهة "المفاوضات" بين الطرفين عبر "كبار المفاوضيين القطريين والأتراك"، ودخلت قيادات حمساوية حقل الاعلان عما يحدث من "تقدم ملومس" في تلك المفاوضات..

"المخاطر الاستراتيجية" لمفاوضات حماس - اسرائيل الجارية، لا يمكن تبريرها تحت يافطة "الخنق الاقتصادي" لقطاع غزة، واعلاق معبر رفح، فما يحدث ليس بحثا عن "فك حصار اقتصادي"، كما يروج اعلام حماس ومناصريها الاتراك والقطريين، بل هو "فك ارتباط" بوحدة دولة فلسطين، نحو اقامة "كيانية خاصة"، لا يهم مسماها في قطاع غزة، انتظارا لما سيؤول له الحال في الضفة الغربية، والذي بدأت دولة الكيان بتحضير الترتيبات الخاصة بعد رحيل محمود عباس، علانية وبتوافق مع "أطراف داخلية" في الحالة الفلسطينية..

وقليل من التأمل السياسي، حول لماذا تعارض حركة حماس تأييد قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين 19/ 67، وهو أول قرار يعترف بقيام دولة فلسطينية فوق الأرض المحتلة عام 1967، وضمنها القدس الشرقية، قرار كان

يفترض بأن يكون أول المرحبين به حركة حماس، لأنه وحده من يضع نهاية "المفاوضات العبثية" كما تقول، بل أنه أعاد تصويب مسار الحركة السياسية الفلسطينية توصيبا شاملا..

ليس الرفض الحمساوي، إنطلاقا من شعار"تحرير فلسطين التاريخية" كما تزعم الحركة الإخوانية، بل أنها تعلم يقينا أن إعترافها بالقرار الدولي وتأييدها له، سيضع "مفاوضتها" مع دولة الكيان أمام "عقبة سياسية كأداء"، باعتبار أن القرار هو أخطر الأسلحة السياسية في يد الحركة الوطنية لمواجهة المشروع الاحتلالي التهويدي..

المفارقة هنا، ان طرفي الأزمة الوطنية، يحاولان كل بطريقته عدم العمل على تجسيد قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، فطرف الأزمة المسيطر بالقوة القاهرة على قطاع غزة يبحث "كينونية خاصة" حدودها 365 كم مربع، فيما الطرف الآخر الحاضر في الضفة الغربية، عبر مؤسسات السلطة، وتحت رعاية المحتل، لا يجرؤ الاعلان ضمن "اتفاقات خاصة" مع أمريكا والكيان، وتجاوزها يعني الكثير لمن يخالف "الاتفاق"..

ما يحدث سياسيا راهنا يشكل خطرا حقيقيا على المشروع الوطني الفلسطيني بكامل أركانه، وخدمة للمشروع الاحتلالي التهويدي بكامل أركانه، والصمت على ما يحدث ليس سوى الوجه الآخر لتمرير "أخطر مؤامرة سياسية" منذ النكبة الأولى عام 1948 على القضية الوطنية..

مفاوضات حماس - اسرائيل هي الوجه المكمل لاتصالات عباس - اسرائيل كل بهدفه الخاص..ما يوجب الانتفاض كي لاتحقق تلك الأطراف مراميها السياسية..الوقت من ماس وليس من ذهب، فهل يدرك البعض قيمته..

ذلك السؤال الواجب ايجاد جوابه..وبالتأكيد شعب فلسطين سيجد طريقه الخاص ردا على حركة "التسلل السياسي" لخطف "بقايا فلسطين"!

ملاحظة: أثبتت ايران كيف لها أن تعود الى المشهد الفلسطيني، بعد "الوعكة السياسية" التي اصابتها مع بعض فصائل..المال هو الباب والبوابة..وما يليه ليس سوى كلام في كلام!

تنويه خاص: ان ينشر تقرير من قبل منظمات حقوقية اسرائيلية لها "مصداقية قانونية"، حول قيام الأمن الفلسطيني بنقل معلومات عن فلسطينيين معتقلين لدولة الكيان، ولا يجد ردا من اي ناطق باسم الأمن او فتح أو حكومة الرئيس عباس فتلك جريمة تكشف عمق "التنسيق الخاص جدا"!

رسائل "حماس" الى اسرائيل..لا تصدقوا "خطبنا البلاغية"!

كتب حسن عصفور/ قامت قيادات من حركة حماس، سياسية وأمنية خلال الأيام الماضية بخوض "حرب لغوية" من نوع جديد، حرب جاءت كحالة من "التحميس" و"التحفيز الانشائي"، قادها رئيس الحركة في قطاع غزة اسماعيل هنية، بعد أن فقدت الحركة عددا من أبنائها في "مسلسل حفر الأنفاق".. وبعيدا عن مدى صوابية الحديث في هذه المسألة، من عدمه، فإعلان وفاة 9 من عناصر القسام خلال 48 ساعة، 7 منهم مرة واحدة، في عملية حفر نفق، كانت ضربة للحركة، لم تجد بعدها سوى اللجوء الى "اللغة والنشيد التحفيزي" لإحتواء آثار الضرر الذي قد يكون نتيجة الحادث الأليم، وأخذت في التهديد والوعيد لدولة الكيان، مما ينتظرها من "غضب قسامي" على عدوانها..

والحق، أن قلة من الناس في القطاع، من ألقى بالا لتلك الخطابات، التي باتت بلا أي قيمة سياسية ولا معنى كفاحي، وأصابها ملل شعبي غير مسبوق، تعيد للذاكرة اليومية ذلك التهديد الأرعن بأن جهنم ستفتح على دولة الكيان، لو أنها مست الحرم الشريف بالقدس، وحدث كل الذي حدث، دون أن نرى أي فعل من "أبواب جهنم"، حتى ولا "نار كانون الحطب"..

ومع أن قادة دولة الكيان، لم تثرهم تصريحات قيادات حماس حول "أبواب جهنم"، بل أن نتنياهو قدم "مديحا نادرا" لحركة حماس على التزامها "المطلق" بالسيطرة الأمنية على الحدود، ومنع أي عملية عسكرية، ضد جيش الاحتلال حتى خلال توغله شبه اليومي داخل حدود القطاع، الى جانب التزامها الكلي

بترتيبات الأمن في "المنطقة العازلة" على طول الحدود الشرقية، وايضا شواطئ البحر..

ومع أول تصريح من عسكري اسرائيلي حول الأنفاق والتصريحات الحمساوية، وتلميحه بأنه الكيان قد يضطر لإتخاذ إجراء ما ضد الأنفاق وحركة حماس في غزة، سارعت قيادة حماس بارسال أحد أخطر الرسائل السياسية - الأمنية الى حكومة نتنياهو، وطبعا عبر "الرعاة الرسميين" لحماس في الزمن الراهن، تركيا وقطر..

رسالة حماس، ووفقا لما نشره موقع "واللا" العبري، مر على نشرها أكثر من 24 ساعة، لم تنف حماس، و لم تكذب المنشور، بل أنها لم توضح حقيقة تلك الرسالة، التي حملت مضمون يعلن رسميا "التخلي عن المواجهة مع دولة الكيان" الآن وغدا ولاحقا..ووفق النص المنشور قالت حماس في رسالتها، "موقفنا واضح، لا نريد تصعيداً، ولا نريد حرباً"، وأن "لا نية لدينا حالياً أو في المستقبل للبدء بالحرب، وبالنسبة إلينا فهذا الخيار ليس على الطاولة".

كلام قاطع جدا، وغاية في الوضوح، لا مواجهة ولا يحزنون، واللغة الخطابية لأهل غزة من بعض قادة الحركة ليس سوى "لزوم الشيء" لاستمرار "الخدعة السياسية" بأن "المقاومة هي الرد"..

نص حماس يمكن اعتباره أحد أسوء النصوص السياسية التي منحت لدولة الكيان، وتعهد غير مسبوق، ليس بوقف الفعل الكفاحي، راهنا بل لا نية لهم في المستقبل أيضا..وقد يخرج من بينهم لتبرير هذا "العار السياسي" ويقول أن اوسلو نص كذا وكذا..

اتفاق إوسلو توقف العمل به عمليا مع اغتيال الخالد ياسر عرفات، وبدأ الخلاص الاسرائيلي منه مع إغتيال اسحق رابين، واحضار رمز الفاشية المعاصر نتنياهو عام 1996 ليكون رأس حربة تدمير الاتفاق، ومع ذلك، فإن "رسالة حماس الرسمية" باسقاط خيار المواجهة مع الكيان، جاء في زمن التهويد الشامل للقدس والحرم والضفة، وفي ظل حكم فاشي لا يعترف بأي مما للفلسطيني في نص الاتفاقات..

لو كانت نوايا حماس السياسية تجنيب قطاع غزة، ويلات حرب أو عدوان جديد، وهو حق سياسي، لكان سلوكها عبر "البوابة الوطنية"، بالدعوة الى "لقاء وطني" لبحث أي تطور خاص، ويكون الاتفاق مصدره التفاهم الوطني، وبعد "التفاهم الوطني" لقطع الذرائع على دولة الكيان، ومنع استخدامها لشن حرب عدوانية جديدة، تستطيع أن تتصل بالرئيس محمود عباس بصفته التمثيلية، بعيدا عن الموقف السياسي منه، وتبلغه رسميا، بالرسالة التي تود نقلها لدولة الكيان، وليس عبر تركيا وقطر..خاصة وأنها وفتح على موعد "غداء كلامي" في الدوحة..

رسالة حماس الى اسرائيل، ليست عارا سياسيا وطنيا فحسب، بل هي تعلن لدولة الكيان، بأنها "كيان سياسي مستقل" لا صلة له بالاطار الرسمي الفلسطيني "السلطة الوطنية" او منظمة التحرير..حماس لها "كينونتها الخاصة" في قطاع غزة..وهي على استعداد لتعزيز تلك الحالة الكيانية في سياق أي "تفاهم سياسي جديد" مع "وعد"، لا نعرف أهو "إلهي" أم بشري، ايضا بلا مقاومة ولا منازلة ولا يحزنون..المهم بقاء "الكينونة الحمساوية" الى حين خروج عباس من المشهد، وعندها لكل حادثة حديث..

الفضيحة هنا، أن حركة فتح، المفترض أنها قائدة المشروع الوطني، لم تهزها معاني رسالة حماس الى دولة الكيان، وذهبت بأرجلها الى حيث يقيم رئيس حماس في الدوحة، والشعار، البحث عن "مصالحة"..والحق أنهم يكملون مسار "المكاذبة" بينهم لا أكثر..من أجل عيون قطرية!

ملاحظة: بيان تنفيذية منظمة التحرير أعاد مجددا لغة "إذا" لم تعمل دولة الكيان كذا ..سيكون ردنا كذا..ما هذه المهزلة، والى متى يمكن الصمت على أكبر عملية تزوير سياسي لارادة شعب يغضب يوميا بدمه ضد المحتل..عار على من يقرأ تلك الأقوال ويصمت!

تنويه خاص: قرار محكمة النقض حول أهلية المجلس التشريعي وقانونيته سيفتح "جدلا وطنيا" كبيرا..التشكيك هنا في مؤسسة مفترض أنها الحصن القانوني للسلطة.. عفكرة السؤال لو كان دقيقا ينطبق أيضا على أهلية رئيس السلطة الوطنية محمود عباس..ولا نظن ذلك غاب عن أعضاء محكمة النقض!

سلوك إيراني مرفوض..وموقف "فصائلي" غير مقبول!

كتب حسن عصفور/ من حق كل فلسطيني فردا وفصيلا ان ينتهج ما يرى سياسة وموقفا، بما يرى أنه خدمة للقضية الوطنية، إنطلاقا من منهجه السياسي والفكري (لو كان له فكر سياسي)، وتلك ليس هبة من هذا أو ذاك، بل هي جزء من الحالة القائمة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، برصاصة حركة فتح وقائدها الخالد ياسر عرفات..

وتاريخيا كان لكل فصائل العمل الوطني، علاقات لا تكون مستحبة لهذا الطرف أو ذاك، ولم تخل يوما الساحة الفلسطينية، بحكم "عقدة المال والسياسة" من محاور عربية وإقليمية، بل ودولية، ودوما تجد من يبرر تلك العلاقات، بذات الشعار "المصلحة الوطنية العليا"، والحق أن ذلك شعار ما كان دوما هو السبب في "المحورة"، بل أن السبب الحقيقي كان "المال السياسي"..

ودون تفاصيل لتلك العلاقات، وبلا مرور على مسميات الدول والفصائل، سنتوقف فقط أمام آخر "طبعات" تلك المسألة، التي فجرتها دولة إيران، بـ"ذكاء أو خبث إيراني معلوم" داخل الساحة الفلسطينية، حيث نجحت الادارة الايرانية بقلب "بعض أرجل الطاولة السياسية" من حملة نقد عليها كان لها أن تحيلها الى "خصم سياسي وطني"، الى استقطاب "فصائلي" ترحيبي بها ودورها "التاريخي" في دعم ومساندة "القضية والثورة"..

نجاح تكتيكي للإدارة الايرانية، مستغلة "الخنق المالي" لمختلف الفصائل من جهة، وتخبط "الرئاسة الفلسطينية السياسي"، وارتفاع "جدار عدم الثقة بينها وغالبية الفصائل وفئات الشعب" في الآونة الأخيرة، إذ تمكنت الادارة الايرانية من جلب الفصائل، ومنها عضو لجنة مركزية لحركة فتح، يعتبر من أقدم الأعضاء بها، الى طهران، دون أي تنسيق مع "الشرعية الرسمية"، وبدأت صفحة الإغراء..

القيادة الايرانية، التي حاولت ابتزاز حركة "الجهاد" بشكل علني لفرض مواقف سياسية لا صلة لها بفلسطين، ومع رفض قيادة الجهاد، إنطلاقا من موقف وطني فلسطيني الدخول في لعبة المحاور، بدأت لعة "الابتزاز السخيف"، لم ترضخ

الجهاد ودخلت في طور "أزمة" لم تجد من يدعهما في "مواجهة الكرامة"، حتى "الشرعية الرسمية" وقفت متفرجة على لعبة "تركيع الجهاد"..

فيما حركة حماس، رفضت سلوك سياسي مالي ايراني، في فرض منطق "المحورة"، وكانت تصريحات القيادي التاريخي للحركة د.موسى ابو مرزوق المسربة، كاشفا حقيقيا للمسلك الايراني، بعيدا عما صدر لاحقا من "تفسيرات لغوية" هدفها الحفاظ على "طريق المال" بين طهران وغزة..

ولأن ايران دولة لها مصالحها الخاصة جدا، والاقليمية في صراع المحاور الدائرة من حولنا، فهي تعلم تماما القيمة التي لفلسطين القضية التي ستبقى حاضرة في الوعي الشعبي العام، مهما حدث من تآمر عام، ولذا عملت على اعادة "تصويب سلوكها السياسي عبر الطريق المالي" مع فصائل فلسطينية، متجاهلة "الشرعية الرسمية"، وكأنها غير حاضرة..

والمثير للغرابة والاستنكار أيضا، ان "الشرعية الرسمية"، وكذا حركة فتح، صمتا على زيارة وفد الفصائل ومنها عضو قيادة حركة فتح الى طهران، ولم نسمع كلمة واحدة حولها، رغم ما قيل بها وعنها، ولكن "إنتفضت" الرئاسة لتدافع عن "كرامة الشرعية"، عندما بدأ الحديث عن "المال السياسي"..

فما أن نشرت وسائل الاعلام حديثا لسفير دولة ايران في لبنان حول تقديم مبالغ مالية "آلاف الدولارات" لعوائل الشهداء وفاقدي السكن، نقرأ بيانا رئاسيا رافضا ذلك، وللأسف أنه جاء بعد أيام من بيان السفير وحملة رأس الفاشية في تل أبيب..

ولاحقا خرج علينا مساعد رئيس مجلس الشورى الايراني حسين شيخ الاسلام، وعبر صحيفة حمساوية، ليعلن ان السلطة الفلسطينية "غير أمينة" لنقل المال من ايران الى العائلات، ما أثار رد فعل سياسي من الرئاسة فتح مسرابا من التوتر الجديد، لكن المفاجأة ان يقف عباس زكي الى جانب الموقف الايراني على حساب الموقف الرسمي..

منذ زمن بعيد، وايران لا تتعامل بشكل مالي مع الشرعية الفلسطينية، وهذا موقف لا علاقة له بالرئيس محمود عباس ولا موقفه السياسي، كي لا يبرره

البعض الفاقد الوطنية بسياسة عباس الراهنة التي نختلف معها اختلافا بلا حدود، لكن موقف ايران ذاك بدأ مع الخالد ياسر عرفات، بل أن بعض مما هم حاكمي ايران، أهدروا دم الشهيد الخالد بعد معركة كمب ديفيد، في موقف مثير للدهشة، وتجاوب معهم بعض أطراف لبنانية،..

ودون العودة لكل ما كان، نؤكد أن الموقف الايراني الأخيرمن "الشرعية الرسمية" ليس حبا في فلسطين، ولاى فصائل فلسطينية، وبالقطع ليس انحيازا لتضحية الشهداء والأسرى، لكنه قطعا مصلحة ايرانية مطلقة وبامتياز لاستغلال فلسطين، في ظل الارتباك السياسي والانعزالية الداخلية للرئاسة الفلسطينية، وهو مرفوض بالتلاتة، وليس مقبولا مهما تغلفت كلماته..

وهو ما يجب أن يتم من كل القوى الفلسطينية، وصمتها على التصريحات الايرانية ضد "الشرعية الرسمية" سلوك غير مقبول ويصبح شكلا من "التواطئ السياسي" الذي يلحق ضررا بالتمثيل الوطني وليس بموقف عباس السياسي..

الوطنية الفلسطينية ليس في مزاد لمن يدفع..وهذا ما يجب إدراكه بلا تبريرات فارغة..فلا مال مجاني من أي دولة، فما بالك من ايران بعد تجربة الامتحان للجهاد وحماس وغيرها من فصائل تعلم كثيرا عن ذلك السلوك..

لا تخلطوا المصلحة الذاتية بالتخريب المنتظم للداخل الفلسطيني، الرامي لتدمير الممثل الوطني الفلسطيني ، بمسميات مستعارة!

ملاحظة: ليس من مصلحة وطنية ان تقوم بعض دوائر المؤسسة الرسمية لنشر ما يضر بحقيقة استشهاد - اغتيال عمر النايف..على الرئاسة ان تمنع بعض أطرافها من تلك "اللعبة الخطرة"!

تنويه خاص: تصريحات القيادي الحمساوي خليل الحية حول مفاوضات الميناء، واعلانه "شروط الاستخدام" رسالة الى قيادات حمساوية تتنصل همسا من مفاوضات الميناء مع اسرائيل!

صاروخ "صائب" "وحرب الوراثة"!

كتب حسن عصفور/ بدأت رياح "وراثة" الرئيس محمود عباس تتحول لموضوع سياسي علني، في داخل حركة فتح قبل غيرها، خاصة بعد أن بدأت الحركة الرئيسية في الجسد الفلسطيني تناقش مسألة تعيين نائب للرئيس دون التوصل لاتفاق حول ذلك، فانتقلت الى مناقشة تسمية 5 مساعدين الى حين الاتفاق..

مسألة "المساعدين" جاءت كفكرة بديلة من قبل الرئيس محمود عباس لأعضاء مركزية فتح، في اللقاء الأخير بينهم، ويبدو أنه نجح بذكاء تجارب السنين، ان يحيل المسالة لصراع داخلي بين الطامحين، الذين حاولوا التلاعب من خلف ظهره، بدأت بعقد "صفقات" سواء مع أطراف في دولة الكيان، أو مع "دولة عربية" سبق لها ان لعبت دورا تخريبيا كبيرا في تشيجع الانقسام الوطني، ولا زالت راعية له، بل تعمل حديثا على تطويره من "الانقسام السياسي" الى "الانقسام الجغرافي - الفصل"..

بعض الطامحين أصيبوا بهزة عنيفة نتيجة خلاف طارئ مع الرئيس عباس، فطردوا من "حلبة السباق" لأسباب يعلمها الرئيس والمطرودين، فيما غيرهم يتنقلون في حيرة سياسية بين محور وآخر، لكن الأساس ان "الترتيبات" ما بعد الرئيس باتت قيد البحث والنقاش والاستعداد، ويبدو أنها ستأخذ أشكالا "مشروعة" و"غير مشروعة"..وعل الأيام المقبلة ستكشف كثيرا في سياق "حرب الوراثة"..!

وفي سياق ذلك، فجر د.صائب عريقات، عضو مركزية فتح، وهو "الرجل الثاني" بحكم المنصب في منظمة التحرير الفلسطينية، احد أهم "الصواريخ في "حرب الوراثة" التي إنطلقت داخل فتح، باعلانه الرسمي لانتخاب القيادي المناضل والمعتقل في سجون الاحتلال مروان البرغوثي لمنصب الرئيس..

تصريح، جاء مفاجئا، وخارج سياق التوقعات السائدة، ليس لعدم أهلية القائد مروان، فهو فعلا الأنسب والأقدر ليكون في منصب المسؤول الفلسطيني الأول، مسيرة وقدرة وموقفا، وقبولا من الشعب داخل "فلسطين وخارجها"، لكن الصاروخ العريقاتي جاء في مسار خارج الحساب الخاص للمعركة المنطلقة..

فصائب عريقات، كان أحد الشخصيات التي لمع اسمها كـ"خليفة شرعي" للرئيس عباس، وتعزز ذلك الاعتقاد بعد معركة الرئيس للخلاص من ياسر عبدربه الرجل التاريخي في منظمة التحرير، واقدم عضو في لجنتها التنفيذية، ويسبق زمنيا عضوية الرئيس عباس بما يقارب العشر سنوات، معركة جاءت بصائب بديلا، وكأنها رسالة علنية لتبني الرئيس عباس خيار "صائب الرئيس"..

ولكن، يبدو أن مسار "الهوى السياسي" للرئيس عباس أصابه "منخفض جوي سياسي مفاجئ"، فبدأ بعملية "طرد منظمة" للدور والمهام والحضور لعريقات، عملية باتت ملموسة جدا، فلا حضور لصائب في أي من لقاءات وسفريات الرئيس عباس، التي تعددت جدا، الا تلك التي تتصل بأمريكا وملحقاتها، حتى وفده الى دولة الكيان لم يعد جزءا منه، وكأنه طرد من "جنة الرئيس السياسية" التي كانت سببا في ارتقائه الصاروخي في سلم مسؤوليات خارج الحساب.. في توافق مع المثل القائل "ما طار طير وارتفع الا كما طار وقع" بدأ يتجه اليه..

ولذا، فليس غريبا ما قاله "صائب" في برلين، بأنه يرشح مروان البرغوثي لمنصب الرئيس، محاولة علها تحدث "إرباكا" في المشهد الداخلي للمتسابقين نحو "كرسي مقر المقاطعة" الذي بدأ يهتز مع تقدم الزمن العمري للرئيس عباس "أمد الله في عمره"..

"صاروخ عريقات" ليس تأييد خالصا لمروان، كما قد يعتقد البعض، لأنه يعلم يقينا حقيقة المسار، ولكنها محاولة اعلان ساخط لتطور الأحداث، خاصة وأنه اشار في المقابلة الى أن محمد دحلان، وهو من الأسماء التي تفرض نفسها، بات خارج السباق، دون توضيح كيف ذلك، فيما اشار بـ"خبث سياسي" الى أن "أي شخص سيكون رئيسا يجب ان يكون منتخبا من الشعب الفلسطيني وليس بدعم من أي قوى إقليمية"..رسالة تستلهم ما يقال أنه اتفاق بين دولة عربية وأحد الطامحين حول المستقبل، فيما يشير ايضا الى محاولات دولة الكيان الاحتلالي لفرض البعض الذي تريد..

صاروخ صائب اين يصل مداه لا يهم كثيرا، فحدوده قد لا تتجاوز مكتبه، لكنه الأهم أنه فجر به ما كان مستورا في "حرب الوراثة" الفتحاوية قبل الفلسطينية..!

ملاحظة: مسألة اقالة أو استقالة أمين عام المعلمين بعضا من "حل أزمة المعلمين"..لكن الجوهري هو "إقالة عقلية" الاستخفاف بمصير هذا القطاع..عل الوزير يفكر ايضا بالاستقالة!

تنويه خاص: بعض قيادات حماس تتحدث باستخفاف كبير حول ما سيكون في لقاء الدوحة..ليت قيادة فتح تقرأ القول جيدا قبل الذهاب لـ"مائدة الأمير"..الاحترام الذاتي واجب!

"فخامة الفصائل والرئيس" وإنتخابات "الزهايمر السياسي"!

كتب حسن عصفور/ بين حين وآخر، يخرج البعض الفصائلي، شخصيات وأفردا، ومعهم الرئيس محمود عباس يتحدثون عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية أو البرلمانية..

وقبل ايام، تحدث أحد أعضاء خلية حركة فتح الإولى - المركزية - عن ضرورة تجديد شرعية الرئيس عباس، ما يشير الى الدعوة لإجرائها كي يتحقق ذلك التجديد، فيما مندوبي فتح وحماس وقبل لقاء الدوحة القادم بينهما، أيضا يتكلمون عن ضرورة الذهاب الى الانتخابات..

بالتأكيد،، مثل ذلك الكلام فيه الكثير من "الروح الايجابية" للتغيير عبر المسار الديمقراطي، كونه الطريقة الأمثل للتعبير عن رأي الشعب في الخيارات المطلوبة، رغم أنها ليست هي الطريقة المثلى، بحكم ما يتخللها من عمليات إنفاق مالية خارج النطاق المقرر، واستخدام البعض لستار الدين كجواز مرور لأبناء الشعب.. ومع ذلك هي الأنسب!

ولكن لنتوقف قليلا أمام طبيعة الانتخابات التي يتحدثون عنها، كي لا يستمر الكلام، وكأنه ترداد على طريقة "الببغاء"، قول دون وعي به..

فمثلا، هل يمكن سياسيا وقانونيا إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية للسلطة الوطنية، تكرارا لتجربتي 1996 و 2006، واعتبارها الانتخابات المطلوبة..

يتضح من التصريحات الفصائلية، وكذا الرئيس عباس أن ذلك هي الهدف المراد الذي يبحثون عنه، ولو كانت تلك هي الغاية، سنكون أمام "كارثة سياسية - قانونية" بالمعنى الشامل للتعريف، وهو ما يعني جهالة مطلقة بحقيقة التطورات السياسية للقضية الوطنية الفلسطينية، ليس من حيث المضمون فحسب، بل ومن حيث الشكل والاجراء والترتيبات التي تتحكم فيها وفي ظل الواقع الاحتلالي الراهن، وممارسات جيش الاحتلال التي تأخذ أبعادا مختلفة!

من حيث المبدأ، انتهى سياسيا الأجل الزمني والقانوني للسلطة الوطنية الفلسطينية، ليس فقط من حيث ما تم الاتفاق عليه، بل ومن خلال تطور تاريخي حدث لفلسطين، عندما أقرت الأمم المتحدة قبول فلسطين دولة عضوا مراقبا باعتبارها الدولة رقم 194، عام 2012..وهو ما يعني سياسيا وقانونيا انهاء ما يعرف بالسلطة الوطنية الفلسطينية..

وعدم قيام الرئيس محمود عباس بتطيق قرار الأمم المتحدة، و"تخاذل" اللجنة التنفيذية، وغياب حركة الفصائل عن ممارسة الضغط المطلوب، لا يمنح أي كان القيام بتمديد "شرعية السلطة الوطنية" على حساب "شرعية دولة فلسطين"، بما يعني توافقا موضوعيا مع مطالب دولة الكيان الاحتلالي..

بل أن ذلك يمثل، عمليا منح الفترة الانتقالية بالعلاقة مع الاحتلال أفقا زمنيا جديدا، بما يفرض سيطرة مضافة على مسار "القرار الفلسطيني"، وتأجيل حركة "فك الإرتباط" مع دولة الكيان، ما يمثل ليس مخالفة لقرارات المجلس المركزي فحسب، بل وقبلها مخالفة للشرعية الدولية، وهو ما يتساوق تماما مع ما تريده حكومة البغي والعنصرية في تل أبيب..

والى جانب تلك القضية الجوهرية، سياسيا وقانونيا، هل باتت الثقة مطلقة بدولة الكيان وحكومتها الفاشية كي تسمح باجراء إنتخابات لإعادة الوحدة السياسية - الجغرافية في الزمن الراهن بين شقي "بقايا الوطن"، وقبل ذلك، هل تثق الرئاسة الفلسطينية و"فخامة الفصائل" في أن تجرى الانتخابات في مدينة القدس المحتلة كما سبق أن حدث في الانتخابات السابقة..

أليس الحديث عن اجراء انتخابات للسلطة الوطنية وتجديد "مؤسساتها الانتقالية" رسالة للعالم عن وجود "ثقة سياسية" في حكومة نتنياهو، وأنها ليست "عقبة" أمام الواقع الفلسطيني وكيانيته المصابة بشكل من أشكال "الزهايمر السياسي"..

وما دام الحديث عن الانتخابات ليست "عقدة" عند الرئيس والفصائل، فلما لا يبدأ بتفعيل المجلس التشريعي المنتخب، ويتحمل مسؤوليته في المرحلة المقبلة، الى حين حسم القضايا العالقة، لو كان الحديث عن الانتخابات "حقيقة وليس منصبة سياسية" لا أكثر ولا أقل..

لو كان الهدف فعلا البحث عن "تجديد الشرعية"، لماذا لا تتحمل اللجنة التنفيذية مسؤوليتها في تشكيل "برلمان دولة فلسطين" وفق قرار الأمم المتحدة، وليس كما هو قائم الآن، اي يصبح هناك برلمان للدولة تقوم "تنفيذية منظمة التحرير مع حركتي حماس والجهاد" بالاتفاق عليه، يتكون مبدئيا من اعضاء المجلس التشريعي المنتخب ومن أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير..الى حين عقد المجلس الوطني للمصادقة عليه..

يمثل ذلك برلمان دولة فلسطين المؤقت الى حين اجراء الانتخابات العامة، يقوم بإقرار "دستور فلسطيني مؤقت"، وانتخاب رئيس دولة فلسطين الى حين اجراء الانتخابات الرئاسية..

وبالتوازي يواصل المجلس الوطني مهامه باعتباره برلمان منظمة التحرير لكل الشعب الفلسطيني، داخل الوطن وخارجه كمرجعية عليا تمثيلية..

ذلك هو ما يفترض التفكير به في "مسار تجديد الشرعية"، لو كانت القضية حقا تبحث "صدقا سياسيا" وليس "لغوا سياسيا"..!

ملاحظة: أليس عارا على "القيادة الرسمية" أن تتقبل اهانتها بحصار محافظة رام الله والبيرة، ولم نقرأ بيانا رسميا واحدا يرفض ويندد ويستنكر ويحتج..حتى "همهمة الغضب" لم تحضر.. أي "جلد هو جلدكم يا سادة"!

تنويه خاص: اعلام الكيان المعادي يطنن ليلا نهارا، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أبلغت الأمنية الاسرائيلية عن إجراءات جديدة تتخذها لسبل حمل

السلاح لعناصر الأمن الفلسطيني..طبعا القادة الأمنيون صامتين..لو صدق اعلام العدو فالعار سيلاحق من قرر ذلك!

في "أزمة النظام الفلسطيني": مسؤولية "نواب فتح" السابقين-1

كتب حسن عصفور/ سيحمل التاريخ بين "أوراقه السياسية"، ان "كتلة فتح البرلمانية" في المجلس التشريعي السابق (1996- 2006) تتحمل "مسؤولية تاريخية" فيما حدث للنظام السياسي الفلسطيني لاحقا، فتحت الباب واسعا لتكريس أخطر أزمة سياسية - قانونية، ووطنية عامة ليس للسلطة فحسب، بل لمجمل القضية الفلسطينية..

بعد اجراء انتخابات الرئاسة الفلسطينية يناير عام 2005 أثر اغتيال الخالد ياسر عرفات، واختيار محمود عباس رئيسا، لم يكن واردا في الحسبان إجراء انتخابات تشريعية عامة، ولكن، بعد أن قامت حكومة الكيان الاحتلالي، بتنفيذ "خطة شارون" بالخروج الإحادي من قطاع غزة، دون أي تنسيق مع "الشريك النظري" في الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة اسرائيل، بدأت تبرز بعض الأصوات التي تبحث عن كيفية إجراء الانتخابات التشريعية العامة، خاصة بعد دخول الطرفين الأميركي والاوروبي على خط التحريك الانتخابي، بالايعاز لـ"بعض أصدقائها" في الداخل الفلسطيني بالضغط من أجل ذلك..

في أغسطس عام 2005 بدأت واشنطن تكثف من حراكها الضاغط للعمل على إجراء الانتخابات، وهي تعلم يقينا أن الظرف السياسي الداخلي لم يكن مناسبا لها، بل أن السلطة الوطنية خرجت من حرب عدوانية ضد مؤسساتها المدنية والعسكرية، وحصار مالي - اقتصادي غير عادي، ادى لإحداث أزمات اجتماعية - اقتصادية استفادت منها بالدرجة الإولى حركة حماس، سواء استغلال الخروج الاسرائيلي من غزة، لتبرزه وكأنها من أجبره على ذلك، دون أن تقف أمام حقيقة أن ذلك لم يكن سوى جزء تنفيذي لخطة اسرائيلية للبدء في الشروع التقسيمي لـ"بقايا الوطن"..

أمريكا تمكنت في شهر سبتمبر أن تفرض على الرئيس محمود عباس إجراء الانتخابات تحت التهديد، ما أدى الى "رضوخ الرئيس"، علما بأنه وهذه شهادة شخصية اسجلها له، مع كل الاختلاف القائم بيننا الآن، ان الرئيس عباس كان رافضا تماما لتلك الفكرة، كونه كان يدرك مخاطرها الوطنية العامة، لكن "الجريمة السياسية الكبرى" أنه لم يصمد ولم يقاوم..فرضخ وبدأت رحلة تنفيذ "المؤامرة الكبرى" ضد فلسطين وطنا وقضية..عبر تلك الانتخابات التي خططت لها أمريكا ضمن مشروعها لتعزيز دور ومكانة "الاسلام السياسي" وجماعة الإخوان، حماس ممثلهم في فلسطين وفقا لنظمها المعلن – في القادم الجديد..

بعد اعلان الرئيس عباس عن تحديد موعد الانتخابات التشريعية العامة، بدأت حركة برلمانية لصياغة قانون انتخابي جديد، فتح الباب لصراع رؤى سياسية قانونية، هناك اتجاه طالب أن تكون الانتخابات وفق قانون "التمثيل النسبي الكامل"، خاصة وأن دافع عدم الموافقة عليه في الإنتخابات الإولى المتعلقة بمدينة القدس، لم تعد الآن عقبة، كونها باتت جزءا من "الحقيقة البرلمانية السياسية"، فللقدس نوابها المنتخبين..

ولكن ذلك الاقتراح، الذي كان يهدف لحماية النظام السياسي من آثار الحرب العدوانية على السلطة الوطنية، ونتائجها، قوبل برفض شبه كامل من غالبية أعضاء حركة فتح في المجلس، تحت ذريعة أن اللجنة المركزية والرئيس عباس قد يتحكمون في إعداد "القوائم" على غير رضى القاعدة الفتحاوية - إقرأ النواب - ، وأمام "ذاتية الكسب السريع" قدمت كتلة فتح المساعدة الذهبية لحركة حماس لاحقا لخطف الانتخابات والمجلس وتبدأ رحلتها السياسية في تكريس وقائع خارج النظام القائم..

ولم تقف مسؤولية كتلة فتح البرلمانية آنذاك، عند حدود رفض قانون "التمثيل النسبي"، بل أنها رفضت أن يتم النص على تعيين نائب للرئيس ما يمثل حماية في ظل التطورات القائمة، وبذات المنطق الذاتي، من سيكون النائب تمكنت أطراف أصحاب المصالح الفردية من إسقاط ذلك المقترح أيضا..

فيما جاءت الطامة الكبرى، عندما رفضت كتلة فتح، منح الرئيس حق الدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة، في حال نشوء أزمة سياسية، وكانت تلك محاولة من

فريق برلماني صغير العدد، لحماية النظام السياسي أمام ما ينتظرة من "أزمة بنيوية" قد تطيح به، لكن "العمى السياسي والمصالح الشخصية هزمت المصلحة الوطنية"..

وقد انكشفت تلك الحالة من المصلحة الفردية، عندما وافقت غالبية المجلس على زيادة عدد أعضاء البرلمان من 88 الى 132 عضوا..زيادة وصلت الى النصف دون أن يقفوا أمام ما هي التكلفة المالية لتلك الزيادة الكبيرة، ولا ما سيكون لها من أثر اشكالي لاحقا..

الآن تبرز أصوات تدعو لضرورة تعيين نائب للرئيس محمود عباس، والمفارقة أن غالبية المطالبين بها، هم من تصدوا بقوة لها قبل عشر سنوات، وبعيدا عن ما كان، فتلك مسؤولية تاريخية مفترض أن يقف أمامها مؤتمر فتح القادم، ليحاسب كل من ساهم بشكل أو بآخر في تلك "الأزمة الكارثية"، فهي قضية تستحق النقاش فعلا، ويجب فتح الباب للتعامل معها بعيدا عن "الحساسية الذاتية" سواء للرئيس وفريقه، او للطرف الآخر..

ما يمكن نقاشه، هل من حق الرئيس تعيين نائب له أم أن القانون يمنع..وهل هناك ضرورة لذلك أم ليس واجبا ولا فرضا..

أي نائب سيكون ، للسلطة الوطنية، المفترض أنها لا ضرورة سياسية لها في القريب السياسي..

أم لمنظمة التحرير الفلسطينيية..

أم لحركة فتح، وتلك مسألة تختص بها الحركة الفتحاوية، وهي ليست شأنا وطنيا عاما، رغم القيمة الوطنية لحركة فتح..

مسائل تستحق النقاش والبحث..

لو كان للعمر بقية، سنفتح باب النقاش حول نائب الرئيس، القانون والحقيقة السياسية..,اي نائب هو المراد وكيف..!

ملاحظة: القيادي الحمساوي محمود الزهار، قال أن حركته هي جزء من "محور المقاومة"، تم حذف تعبير "الممانعة" الذي كان ملازما للمقاومة..هل للقيادي

الزهار اخبار الشعب بمن هي أطراف ذلك "المحور"..هل هما قطر تركيا حليف حماس الجديد..ام هناك محور سري!

تنويه خاص: غطرسة الرئيس التركي وصلت الى الإكوادور..حرسه الخاص قام بسحل بعض النسوة المعترضات على سياسته ضد سوريا..رجب حوش حرسك عنهم..ذلك ما كان يجب الغناء به لـ"الإمام رجب طيب"!

في أزمة النظام السياسي الفلسطيني.."إزداوجية النظام" - 2

كتب حسن عصفور/ كشفت "حوارات الدوحة" بعضا من جوانب الأزمة التي يعيشيها "النظام السياسي الفلسطيني"، ليس فقط في أزمة الانقسام، بل البداية تكمن في الأصل التكويني لتحديد "هوية النظام" و"طبيعته"..

لا بد من الإعتراف، بصعوبة الحديث عن تشكيل "نظام سياسي فلسطيني" بالمعني المتعارف عليه "سياسيا وقانونيا"، رغم ما قد حدث من تطور كبير على تحديد "الهوية السياسية" و"الطابع القانوني" للنظام، بعد تشكيل أول سلطة وطنية في التاريخ السياسي الفلسطيني، عام 1994..

جاء تشكيل السلطة الوطنية ، برئاسة الخالد ياسر عرفات، كتعبير قانوني لبداية إعلان "النظام السياسي الفلسطيني"، على طريق تأسيس دولة فلسطين، واستكمالا لمرحلة التحرر الوطني..مع الحفاظ على منظمة التحرير إطارا تمثيليا للشعب الفلسطيني، داخل الوطن وخارجه، والحفاظ على كل مؤسسات منظمة التحرير من قيادة تنفيذية "اللجنة التنفيذية" الى غرفتي التشريع القانوني "المجلس المركزي والوطني" - برلمان الشعب العام - ..

مع قيام السلطة الوطنية، بدأ النظام الفلسطيني وضع حجر الأساس العملي لبناء ملامحه ذات التعريف العام، من حيث الاطار والأدوات، حكومة وبرلمان و"قانون أساسي" بمثابة دستور، كان نظاما مختلطا، بين الرئاسي والبرلماني، رغم الحضور الطاغي للخالد ياسر عرفات، حدد القانون الأساسي طبيعة الصلاحيات بين مؤسسات النظام، تم اجراء تعديلات لاحقة عليها تحت ضغط

خارجي، بزيادة منصب رئيس الوزراء مع ما يتطلبه من اعادة توزيع الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الحكومة، دون مساس بسلطة البرلمان - المجلس الشتريعي..

كان التوقع أن تتواصل حركة بناء "النظام السياسي الفلسطيني" وفقا للتطور التاريخي، ولكن ذلك التطور في ترسيخ واقع "النظام الفلسطيني" ليصبح كيانا وطنيا واحدا، واجهة محاولات وأده بطرق مختلفة، كون دولة الكيان وقيادتها الفاشية، بعد اغتيال "فريق خيار السلام" عبر شخص اسحق رابين، تعتقد أن تطور "الكيانية الفلسطينية" هو تحجيم موضوعي لـ"كيانية اسرائيل"..

بدأت "المؤامرة الكبرى" للخلاص من النظام الجديد، عبر عملية عسكرية واسعة في الضفة والقطاع واعادة الاحتلال وتدمير مؤسسات السلطة الوطنية، الى أن توجتها باغتيال الرمز الخالد ياسر عرفات، كنطقة انطلاق لتنفيذ المرحلة الثانية من تدمير الكيانية الفلسطينية الناشئة..

وتجسدت المرحلة الثانية، ادخال السلطة - الكيان عبر انتخابات إجبارية لفرض واقع فلسطيني جديد، عبر إدخال حركة حماس للنظام "غير المكتمل" مع خلافات فكرية وسياسية لن تبقي للكيان الناشئ حالته الموحدة، خاصة وأن سلطة الاحتلال تتحكم في بعض "مفاتيح" الحالة السياسية الفلسطينية..

جاءت مرحلة الانقسام، ودون الخوض في مسبباتها وأطرافها وأهداف كل منها، جزءا من "أداة الفعل الأميركي - الاسرائيلي" لقطع الطريق على تطور "النظام السياسي الفلسطيني" نحو الدولة الفلسطينية ككيان مستقل..

وخلال سنوات انقسام، لم يعد هناك قدرة على تحديد "هوية النظام الفلسطيني"، بل يمكن القول، انه نظام مكسور الجناح، ليس في المشهد الانقسامي السياسي، بل الأخطر فيما بات وكأنه "حالتين كيانيتن" لكل منهما نظام وقانون وسلطة"..

"حماس" تمارس "السلطة المستقلة" مؤسسات وقوانين وسياسيات لا صلة لها بالمؤسسة المفترض انها هي المؤسسة الأم، وتعاملت مع فوزها في الانتخابات المفروضة والمرسومة لاية سياسية، وكأنها "قدر واجب" تعمل ما يلحو لها، بعيدا عن "القانون الأساسي" - دستور السلطة مؤقت-..

ادارت الظهر لصلاحية الرئيس وبنت "جيش وقوات أمنية" خارج القانون، مرة باسم الفوز الانتخابي وأخرى باسم "المقاومة"،وبدأت أزمة التعريف من إزدواجية "الحكم والحكومة"..فخطفت حماس الحكومة الى أن "استقلت بها وتؤسس سلطتها في غزة"، وحافظت فتح على "الحكم" وأعادت بناء سلطتها في مناطق الضفة الغربية..

الأزمة تحولت الى أزمة بنيوية - سياسية وقانونية لكلا طرفي النظام السياسي..وهو ما سيتم التعبير عنه في كل ما سيكون من قضايا لاحقة تتعلق البناء الكياني الفلسطيني..

جوهر الأزمة الكيانية للنظام الفلسطيني راهنا، تتجسد في "إزدواجية النظام" في مختلف المؤسسات السياسية والأمنية والتشريعية..ودون تحديد ذلك والاعتراف به لا يمكن الوصول الى حل تلك الأزمة التي باتت أزمة مستعصية تفرض التفكير بعيدا عن "أدوات الأزمة ونهجها"..

إن الطريق الأقصر لضرب "إزدواجية النظام" الراهنة، تبدأ باعلان انتهاء المرحلة الانتقالية الفلسطينية، ليس مع دولة الكيان فحسب، بل مع مؤسسات المرحلة ذاتها- والانتقال الى ما يمكن تعريفه بمؤسسات "الحل الدائم" للنظام الفلسطيني، من خلال اعلان دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، اعلان يجسد دولة فلسطين، كنظام فلسطيني دائم، بدستور ومؤسسات تتناسب والاعلان..

اعلان دولة فلسطين، وإن كانت تحت الاحتلال، ستفرض آلية عمل جديد لصياغة مؤسسات الدولة، وفق آلية متفق عليها، تبدأ باستعياب المؤسسات القائمة كخطوة مؤقتة، ولكنها تنهي كليا "إزدوجية النظام" القائمة..

إعلان "دولة فلسطين" يمثل تحديا لدولة سياسيا وقانونيا جديدا لدولة الاحتلال، حيث استمرار وجودها فوق أرض دولة عضو بالامم المتحدة سيفرض آليات عمل جديدة لانهاء الاحتلال، وميثاق الأمم المتحدة يحوي الكثير منه لو توفرت للقيادة الرسمية الفلسطينية التصميم والحقيقي وليس اللغوي للعمل من أجل تطويق دولة الكيان في سياق قوانين الشرعية الدولية..وليس التلاعب بها وفقا لمصلح هذا الطرف أو ذاك، أو حساباته الخاصة..

كما أن اعلان دولة فلسطين يشكل تحديا سياسيا وقانونيا لحركة حماس وحركة فتح ايضا..حيث أن "حماس" ستكون مطالبة بتحديد موقفها من اعلان الدولة، اعترافها يعني وضع حد عملي لخطف غزة وخطف بعض "الشرعية"، وهو ما سيفرض اعادة بناء المؤسسات ضمن دستور فلسطين الجديد بمشاركة حماس عبر نوابها المنتخبين في التشريعي وباتوا ضمن البرلمان المؤقت الى جانب اعضاء المجلس المركزي..وعدم الاعتراف يحيلها الى "إقليم متمرد" وعندها لكل حادثة حديث..

بوابة انهاء "إزدواجية النظام" هو اعلان دولة فلسطين..وغيرها انتظار حالة قدرية لا أكثر..

تلك المهمة تفرض تشكيلا وطنيا يعمل على اعادة التوازن السياسي بين قطبي الأزمة - المعضلة في المشهد الفلسطيني..كي لا يبقى مسببي الكارثة دون رادع وطني عام!

ملاحظة: لذكرى إعادة تأسيس حزب الشعب 34 حبا وتقديرا وتحية للمناضلين الذين رفعوا راية الحزب بحثا عن فلسطين حرة مستقلة، ولشعب يريد الحياة بلا جبروت عام او خاص..حزب أفخر به مهما تعرجت المسارات!

تنويه خاص: لقاء أمني جديد بين وفد الرئيس عباس وممثلي سلطة الاحتلال..بيكفي هيك لنعرف أن الكذب بات ملح البعض الحكم!

لقاء فتح حماس القطري.."مجاملة" وليس "مصالحة"!

كتب حسن عصفور/ منذ سنوات، قبل الانقسام وبعده، تم توقيع عدة اتفاقيات ووثائق خاصة بـ"المصالحة الوطنية" وإنهاء الانقسام، وآخر نسخها شهده مخيم الشاطئ حيث مقر القيادي الحمساوي اسماعيل هنية، أعتبر في حينه "نوعا من التكريم" له، ومؤشرا على فتح صفحة "جديدة"..

ولكن، مسار "المصاحلة الوطنية" شهد كل شيء، الا أن يشهد تجسيدا في أي جانب من جوانبه لمسماه، بل ربما ما يحدث بعد "حفلة القبل والتوقيع" وكميات الصور والتصريحات التي تزلزل المعمورة، هو المزيد من "الانتكاسات" السياسية والأمنية، وتصاعد في حجم الاتهامات التي تحمل كل أنواعها المعروفة وبعضها مخترعة..

ويبدو، أن طرفي الأزمة الوطنية، فتح وحماس، قررا تقديم "هدية خاصة" لدولة قطر وأميرها، التي غابت عن القيام بأي دور موضوعي منذ دخولها على خط المشهد الفلسطيني، بل ربما العكس تماما، حيث لعبت أدوارا "تخريبية" في دفع الانقسام، بدأ في وساطة وزير خارجية قطر الأسبق حمد بن جاسم، عشية الانقلاب الحمساوي في يونيو عام 2007، بطمأنة دولة الاحتلال عما سيحدث في قطاع غزة، وان الانقلاب القادم لا يمثل "تهديدا أمنيا" لاسرائيل..

والحديث، عن وصف ما سيحدث من لقاء فتحاوي - حمساوي، بلقاء "مجاملة"، نتيجة قراءة موضوعية للمشهد السياسي، والبداية، هي كيف يمكن الذهاب ثنائيا الى الدوحة، دون حضور القوى الوطنية صاحبة العلاقة أيضا، وهذه المرة الإولى التي يتم فيها ذلك، منذ بداية توقيع "مسلسل اتفاقيات المصالحة"، وما كان يحدث في قطر، بين الرئيس عباس ومشعل ووفديهما، كانت لقاءات "معاتبة سياسية" وليس "مصالحة سياسية"..

لذا فالذهاب "ثنائيا" رسالة سلبية جدا، لمفهوم المصالحة تقول، ان من يقرر المسار هما فتح وحماس، وبقية "الشركاء" ليس سوى "تابع" لأهل القرار، كما أن السفر الثنائي للعاصمة القطرية، تأكيد فعلي على أن الأزمة أصلها ومنبتها "الذاهبين" اليها..

وبعيدا، عن تلك المسألة، أليس واجبا على حركة فتح، قبل حماس، أن تحترم "شركائها" في منظمة التحرير ومن وقف الى جانبها، سواء على حق أو بدون، في مواجهة الانقلاب، وأيضا في مواجهة سلوك حماس الأمني في قطاع غزة، وتحدد معها "مفهوم الشراكة الجديدة" وفق رؤية سياسة متفق عليها، وأن تحترم تلك الشراكة وتصدر بيانا واضحا، ان السفر الى الدوحة تلبية لدعوة قطرية،

تشهد لقاءات مع قيادة حماس، ما قد يساهم في تطبيق المتفق عليه، على أن يتم الانتقال الى القاهرة لاستكمال روح "المصالحة"..

وهل ستقدم حركة فتح، رؤيتها السياسية للمرحلة المقبلة، كي يكون هناك أساس سياسي لأي عملية قادمة، والكف عن البحث عن الآليات أو الاجراءات، فكل لقاء ما لم يحدد الرؤية السياسية، لن يكتب له النجاح مطلقا، لأن الجوهر في الأزمة هو البعد السياسي للقضية الوطنية..

وإفتراضا، أن أمير قطر نجح بفرض منطق "التصالح" بين فتح وحماس، وخرج كل منهما سعيدا ضاحكا تلك "الضحكات البلهاء" التي كانت تحضر بين كل توقيع أو لقاء وبعده، ما هي الأسس السياسية للمرحلة القادمة، ولو تعاملنا مع ما تقدم به القيادي الحمساوي البارز احمد بحر التي أسماها "مبادرة" وما جاء بها من عناصر سياسية، فإن "خيار حماس" السياسي هو إستمرار "المرحلة الانتقالية" وعدم الذهاب الى "فك الارتباط" بالاحتلال، الى حين أن حدوث ما يمهد لها الطريق لإنجاز بعضا مما تبحث عنه في "مستقبل" العلاقة بالضفة الغربية..

"مبادرة بحر"، تتجاهل أحد أهم الانجازات الوطنية الفلسطينية، اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين، وقبولها كعضو مراقب، فهل تتجاهل حركة فتح ذلك أيضا..

وبالمقابل، هل تقبل فتح تجميد "التنسيق الأمني" مع دولة الكيان، باعتبار ذلك قرار وطني وأيضا مطلب حمساوي، ام أن ذلك خارج إطار البحث، مقابل ذلك، هل تقبل حماس بوقف "التفاهم الأمني" بينها ودولة الكيان، ام أنها ستعتبر ذلك "شأنا خاصا"..

كيف يمكن لطرفي "لقاء الدوحة" التعامل مع كل ما سبق الاتفاق عليه، ضمن التطورات الجديدة، وهل لهما رؤية واضحة لمعالجة معبر رفح، وأن تقترب رؤاهما لما سبق أن تقدمت به القوى الوطنية لحل تلك الأزمة..ما يعني قبول حماس بالتخلي الأمني عن الحضور على المعبر..

كيف يمكن معاجلة "تجديد الشرعية الفلسطينية"، وما هي الشرعية المقصودة هنا، أهي "شرعية السلطة" التي تشكل موضوعيا استمرار لعلاقة احتلالية، ام أن هناك "شرعية الدولة" و"شرعية المنظمة" بما يعني الانتقال الى مرحلة جديدة من المواجهة الكبرى مع المشروع الاحتلالي..

الأسئلة تلك هي جزء جوهري من أي فعل للتصالح، ودونها تستمر رحلة "التكاذب السياسي" السائد منذ زمن بعيد، وطوال "العهد العباسي" و"الخطف الحمساوي"!

ملاحظة: عملية باب العامود تمثل تطورا نوعيا في الفعل المقاوم..ستحدث "نقلة إجبارية" في العلاقة مع المحتل..!

تنويه خاص: مطلوب منا أن نبارك للإطار الشرعي والقيادة الرسمية وصاحبة القرار "اللجنة التنفيذية" لمنظمة التحرير لأنها ستبحث أخيرا "المبادرة الفرنسية"..شافين الهنا اللي إحنا فيه..وزغردي يا حنان!

مارس "آذار" الحاسم لتحرير غزة وقطع الرواتب!

كتب حسن عصفور/ قد يفاجئنا هواة "اطلاق التسميات" على الأيام والأشهر والسنوات بمنح شهر مارس "آذار" القادم لقبا وصفة تصبح جزءا من اللغة المستخدمة في موسوعة الأوصاف التي تختزنها فلسطين، الذاكرة والمسيرة..

والى حين ايجاد تلك الصفة الخاصة، نكتفي بوصفه "مارس - آذار الحاسم والمحسوم"، باعتبار أن ما ينتظره قد يحدث "إنقلابات تاريخية" في المشهد السياسي، بعد تصريحات قيادات فتحاوية فيما سيكون خلال ذلك الشهر من تطورات وأحداث..

ابرز التصريحات، التي منحت ذلك الشهر قيمة المسمى، هي تلك التي قالها جبريل الرجوب، بأن قيادة حركة فتح - اللجنة المركزية - ستناقش "خيارات استراتيجية ومنها حسم مسألة خطف قطاع غزة من سلطة حماس..

وبعيدا عما ورد في أقوال الرجوب، التي استفزت حماس بخصوص المصالحة، فتلك لا قيمة سياسية لها، فالكل يقول ما يحلو له قولا وكلاما، لكن الجديد الذي دخل معترك "سباق الكلام" بين طرفي الأزمة الوطنية، هو اعلان الرجوب أن الشهر القادم سيقرر وضع نهاية لـ"خطف غزة"..

والحقيقة، ان هذا ما يستحق النقاش، فلو صدقت تلك الأقوال، وأن حركة فتح تمتلك "خيارات سرية" لإنهاء مسألة "خطف غزة" الذي استمر 8 سنوات، فنحن على أعتاب "مرحلة تاريخية" جديدة، تعيد لجسد "بقايا الوطن" ملمحه الذي إنتهك بانقلاب مزدوج ساهمت به حركة فتح ونفذته حماس..

ولو إفترضنا صدق ما قال جبريل، رغم كل الشكوك ان ما قاله ليس سوى كلام ليل ينتهي أجله مع شروق الشمس، فلنقف أمام سبل حركة فتح الممكنة لـ"تحرير قطاع غزة" من خاطفيه الحمساويين بعد السنوات الثمان العجاف ومنها:

*الخيار الشعبي الانتفاضي: سنفترض أن حركة فتح تمكنت من تجنيد "قوة شعبية" حاسمة، تمكنها أن تخرج عبر "إنتفاضة شعبية عامرة" من "السلك الى السلك ومن البحر الى السلك الشرقي" - حدود القطاع- ، وهدفها: إسقاط سلطة حماس الانقلابية، وتحرير القطاع من سطوتها الانقسامية، ورفع علم فلسطين ورايات "الفتح" فوق كل مبان الحكومة وملحقاتها..انتفاضة تحيل قوة حماس العسكرية الى شرطة تنظيم المرور للمتظاهرين، وقد يتمرد بعضم ليصبح جزءا من "إنتفاضة الشعب لتطهير القطاع"..

**الخيار الفتحاوي العسكري: ربما تكون حركة فتح، خلال السنوات الثمان العجاف نجحت في تخزين طاقة عسكرية تسمح لها بالقيام بعملية "تحرير القطاع" على طريقة الجنرال الليبي خليفة حفتر في مدينة بنغازي، هجمات متلاحقة لتحرير القطاع "مدينة مدينة وحيا حيا"، الى أن يتم استكمال المهمة التحريرية وانهاء الانقلاب..

***الخيار التعاوني مع الغير: وهنا سندخل في باب الحسابات المعقدة، بمعني أن تطلب مركزية فتح من الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا للحركة أيضا، العمل على استصدار قرار عربي بدعم "قوات خاصة" كما يحدث في ليبيا وسوريا واليمن، بما أن "مزاد ارسال القوات" بات "خيارا عربيا"، تحت شعار تحرير

القطاع من "فئة متمردة"، ولا يضر لو أضيف لها صفة الارتباط بأي جهة تستهوي أصحاب القرار العربي..

****خيار اعلان دولة فلسطين: وهناك خيار اعلان دولة فلسطين فوق أرض فلسطين تنفيذا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67، ما يضع حركة حماس أمام "عقدة سياسية كبرى"، إما الموافقة على ذلك، ما يلزمها بتسليم السلطة طوعا، والبحث عن "شراكة جديدة" في سياق الدولة وليس السلطة..أو ترفض ذلك الخيار، ما يضعها أمام اعتبار قطاع غزة "إقليما متمردا" يستوجب تحريره بالقوة القاهرة..

تلك هي الخيارات التي يمكن قراءاتها في تصريح الرجوب لحسم مصير القطاع المخطوف..ما لم يكن هناك خيارات مضافة تختزنها مركزية فتح..إن لم تقم الحركة بتكذيب تصريحات الرجوب، تبقى كل الخيارات تلك مفتوحة..وليرقص أهل القطاع حتى يوم تحريرهم!

أما التصريح الآخر، الذي يمكن اعتباره "زلزلا سياسيا" لا يقل عما سبقه، ما أعلن القيادي التفحاوي توفيق طيراوي، بأن الشهر القادم "مارس - آذار" سيشهد قرارات حاسمة"، ومنها امكانية قطع الرواتب كافة..

الحق أن هذا التصريح، قد يكون صداع السياسي أعلى كثيرا من أقوال الرجوب، كون الطيراوي يلمح الى اعلان الغاء السلطة الوطنية، وليس فقط انهيارها، كما تشير دوما القيادات الاسرائيلية..

تصريح توفيق، هو اعلان أن السلطة اقتربت من نهايتها العملية باعتبار أن الراتب بات أحد مظاهرها "السيادية"، ولم يقل أن الرواتب ستتعطل أو تصاب بوعكة صحية خاصة..اعلان أن الوقف هو القرار تلك هي المقولة "الحاسمة"..

وبعد، هل لنا من مصطلح يليق بالشهر القادم يتوافق مع ما سبق حسمه من اقوال حاسمة..أم نكتفي بالدعاء والابتهال أن يحفظ الرب فلسطين وطنا وشعبا منا اصابها من هنا وهناك فوق ما بها من احتلال غازي..!

متى يدرك البعض أن "الكلمة مسؤولية"، ومتى يمكن لنا أن نميز بين "صحيح الكلام"، و"شوربة الكلام"..عندما يحدث ذلك يكون "طريق الصواب" قد حل في بقايا الوطن!

ملاحظة: تصريحات رئيس شرطة دولة الكيان الاحتلالي حول أن اليهود يقدسون الحياة والعرب يقدسون الموت، ما يجب أن يمر دون ملاحقة، فالعنصرية تخرج من كل حرف به..أهل فلسطين يقدسون المقاومة والكفاح بحثا عن الحرية والكرامة وليس الموت يا فاشي!

تنويه خاص: أزمة - مأساة معلمي فلسطين بكل جوانبها تستوجب أن يعلن الوزير الأول اعتذارا للشعب وأن يحمل حقائبه ويرحل لو كان للكرامة حضورا..!

"مبادرة بحر"..تحتاج لـ"مبادرة توضيحية"!

كتب حسن عصفور/ بعد عشر سنوات على انتخاب حركة "حماس" كقوة أغلبية في "المجلس التشريعي"، في ظروف خاصة، شهدت تهديد الولايات المتحدة للرئيس محمود عباس لإجرائها، وفقا لإعترافه في لقاء مع أمير قطر تميم بن حمد ووفد قيادة حماس في الدوحة، أعلن القيادي في حماس احمد نائب رئيس المجلس "المعطل"، بقرار رئاسي، عن ما وصفها بـ"مبادرة" لانهاء الانقسام تتكون من 6 نقاط..

"مبادرة بحر"، في جوهرها اعادة تلميع لما سبق الاتفاق عليه، ولا تحمل جديدا جوهريا يمكن اعتباره يستحق "التفاعل السياسي"، سوى توقيتها الذي يستبق "لقاء الدوحة لقطبي الأزمة" بعد ايام، في العاصمة القطرية، وهو سؤال بذاته يحتاج لتفسير حمساوي..

ولنترك لفتح دون غيرها، مساءلة بحر عن توقيت اطلاق ما أسماه مبادرة لانهاء الانقسام، وبأي صفة أطلقها، ككتلة حمساوية في المجلس التشريعي، أم نيابة عن حماس ذاتها، اسئلة أيضا يتفرض لفتح طرحها، كي لا تبدو وكأنها "شروط مسبقة" قبل "لقاء الدوحة"..وتلك مسألة لهما لا غير..

ما يهم الكل الفلسطيني فيما أسماها د.بحر مبادرة لانهاء الانقسام، هو مضمون المبادرة، ما جاء بها وما غاب عنها، وعل الغائب أكثر "خطورة" من الحاضر فيها..

د.بحر، يبحث عن انتخابات رئاسية وتشريعية، لمؤسسات السلطة الوطنية، وهو هنا بوعي أو بدونه، وقع في "المحظور السياسي"، حيث يعيد بذلك، إنتاج المرحلة الانتقالية مع دولة الكيان، ويكرس تمديدها، وكأن حماس أو من يقف وراء "المبادرة" يبحثون استمرار الحالة الفلسطينية بكل ما تحمله من كوارث سياسية، كل يوم فيها يصيب المشروع الوطني في مقتل..ولذا هل حقا حماس أو المبادرين يبجثون إطالة أمد الاحتلال أكثر عبر تمديد المرحلة الانتقالية الراهنة..

ومع خطورة ما جاء في المبادرة، من تمديد زمن الاحتلال، عبر التعامل مع الحالة الانتقالية، فإن ما يثير كل علامات الإستفهام فيما عرضته "حماس" أو "كتلتها"، لا فرق كون الكتلة لا تنطق منفردة مطلقا، هو تغييب أي اشارة لقرار الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين عام 2012، رقم 19/ 67..

لا يمكن اعتبار ذلك الغياب، مسألة تفصيلية يمكن أن تكون ضمن البرنامج السياسي المفترض الاتفاق عليه، بل ولا يمكن الحديث عنها باعتبارها تحصيل حاصل في سياق صياغة "الاستراتيجية الوطنية"..

قضية قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، هي المسألة الجوهرية التي يجب أن تكون جوهر كل التحرك السياسي الفلسطيني، وهي عنوان "المعركة الوطنية الكبرى"، ليس مع دولة الكيان وأمريكا فحسب، بل مع محور عاد للظهور بأشكال مختلفة للتحايل على جوهر القرار الأممي..

ودون تفاصيل، فما يتم الحديث عنه بخصوص المبادرة الفرنسية، يجب الاحذر منه، وفي أي سياق سيتم وضعها أهي لتنفيذ القرار الخاص بدولة فلسطين، او محاولة "خبيثة" لاستبدال قرار الجمعية العامة حول دول فلسطين، بقرار جديد، يفتح الباب لتغيير جوهري في حدود الدولة وعاصمتها القدس، ويعيد مسألة "تبادل الأراضي" او "مسألة المستوطنات" وخاصة في القدس الى طاولة البحث ما قد يصيب جوهر قرار الأمم المتحدة بخطر حقيقي..

تغييب الإشارة الى مسألة دولة فلسطين، نصا صريحا في مبادرة بحر يفتح باب الشك السياسي حول موقف حركة حماس من ذلك "الانجاز التاريخي" للشعب الفلسطيني، خاصة وأن مبادرتها تلك، تتحدث عن "إطالة أمد الاحتلال" ومؤسساته، وكأنها تبحث استمرار الحالة الراهنة مع تفعيلها، ما يمنحها السيطرة المؤقتة على المشهد السياسي، وفقا لانتخابات عام 2006..

وكي لا تفتح مبادرة بحر أبواب الشك السياسي يتوجب على قيادة حماس أن تعيد توضيح تلك المبادرة، وغير ذلك يكون جوهر التحرك الحمساوي المقبل هو عدم "فك الاتباط" مع الاحتلال واستمراره بالشروط الاسرائيلية..

وسؤال لحركة فتح، هل يمكن لها أن تذهب الى الدوحة تحت سقف هذه المبادرة..سؤال سيكون لنا معه وقفة سياسية في مقال خاص لوكان في العمر بقية..

ملاحظة: "ظاهرة الموت بالأنفاق" في قطاع غزة تتكاثر..بات واجبا على حماس بحثها بعيدا عن "عقلية الزوجة الضرة" بسبب سخرية البعض الفتحاوي منها..

تنويه خاص: تقدير خاص للدكتور نبيل شعث حول ما كتبه نقدا للسياسة اليونانية والقبرصية..هو أول قيادي من فتح يشير الى ذلك..طالبنا أكثر من مرة اظهار حالة "غضب" من سلوك سياسي ضار بفلسطين وعاصمتها ولكن لا رئاسة ولا حكومة عندهم خبر..طناش كالعادة!

مسببات رفض المغرب للقمة هي موجبات عقدها!

كتب حسن عصفور/ قد يبدو مفيدا، بين حين وآخر، ان نتذكر بعضا مما كان أثرا ايجابيا في عالمنا العربي، خاصة ما يتعلق بالإطار الجامع الذي أتفق حكام العرب أن يتواصل مهما كانت الصعوبات، ذلك الحدث المعروف اعلاميا بمؤتمر "القمة العربية"..

سابقة مفاجئة، تعكس بعضا مما أصاب الحال العربي او ما سمم "البدن القومي"، منذ أن نجحت الادارة الأميركية في بث سمومها التقسيمية في المنطقة، عبر بوابة هي الأكثر إلحاحا للإنسان، الحريات والحكم الديمقراطي ومكافحة الفساد العام، المالي والسياسي والتوريث والسيطرة الأمنية المطلقة، أمراض نهشت من الجسد الإنساني العربي كثيرا، كانت أمريكا ودول المستعمر أكثر من قاومها في عالم العرب حماية لأنظمة تحت رعايتها، ومنها ايضا حاولت تمزيق عالم العرب..

وجاء اعلان المملكة المغربية، عدم قبلوها عقد قمة العرب في أبريل القادم، ليمثل "سابقة سياسية" للتقاليد الرسمية العربية، خاصة وأن المملكة ذاتها من أكثر دولة العرب احتضانا للقمم، العادية والإستثنائية، في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، والد الملك الحالي محمد السادس، وجاء الاعتذار عبر بيان يفتح كل أبواب الريبة السياسية..

الخارجية المغربية، اعتبرت أن القمة " لا يمكن أن تشكل غاية في حد ذاتها أو أن تتحول إلي مجرد اجتماع مناسبات"، مؤكدة أن "الظروف الموضوعية لا تتوفر لعقد قمة عربية ناجحة قادرة علي اتخاذ قرارات على مستوي ما يقتضيه الوضع".

وأكدت المغرب "انها لا تريد أن تعقد قمة دون أن تسهم في تقديم قيمة مضافة في سياق الدفاع عن قضية العرب والمسلمين الأولى، ألا هي قضية فلسطين والقدس الشريف، في وقت يتواصل فيه الاستيطان الاسرائيلي فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنتهك فيه الحرمات ويتزايد فيه عدد القتلي والسجناء الفلسطينيين".

وقالت الخارجية المغربية في بيانها الاعتذاري، أنها تتطلع الي "عقد قمة للصحوة العربية، ولتجديد العمل العربي المشترك التضامني، باعتباره السبيل الوحيد لاعادة الأمل للشعوب العربية".

والحقيقة التي يمكن الخروج بها، أن كل ماورد في بيان أسباب الرفض، هي ذاتها أسباب الضرورة لعقد قمة عربية، علها تساهم في اعادة تصويب "الصحوة العربية" ودعم "قضية فلسطين"..

ودون البحث في قدرة حكام العرب على تحقيق معالم "المطلوب السياسي" لمواجهة جملة الأسباب التي تشكل إهانة للتاريخ كما الحاضر القائم في بلادنا، فذلك لا يجب أن يصبح ذريعة هروب من اللقاء، حتى لو بات في غالبه "لقاء قمة شكلي"، لكن دوما يمكن الخروج منه وبه ببعض ما يعيد أملا قد يكون..

دورية اللقاءات والالتزام بها، هي مسألة يجب احترامها وكأنها دستور أخلاقي، قبل أن تكون ضرورة سياسية، لتصبح تعبيرا عن احترام "قيمة الالتزام بالوقت والزمان والمكان"، كي يتعلم صغار الأهل أن الكلمة قيمة وجب تقديرها، فما بالك وأن اللكمة تأت من قمة الهرم السياسي..

وعل النظر في بعض "دوريات السياسة" التي تحدث في عالمنا، خاصة الأوروبية منها، أو بعض اسيا وافريقيا، ستجد أن ضبط الموعد واحترام القرار هو جزء من احترام الذات المكون لتلك الإطر السياسية أو الأمنية - الاقتصادية، ولا يخرج من بينها من يتذكر فجأة أنه لا يرغب باستضافة القمة المقررة منذ عام..

اعتذار المغرب، لا تفسير منطقي له، على العكس كل ما ساقته من "تبريرات" للهروب يفرض العقد السريع جدا، وأن التحضيرات السياسية لها أن تخدم الفكرة وليس عكسها..

اعتذار المغرب، لن يلغي القمة بذاتها، فموريتانيا بات حق لها أن تحتض أول قمة عربية فوق أراضيها، بذاته حدث سياسي، ودعم معنوي لبلد يتجاهل البعض العربي قيمته السياسية - الجغرافية، لكن الاعتذار يشكل "غصة سياسية"، ما كان لها ضرورة..

القمة ليست صورة افتتاحية لحكام وقادة، بقدر ما يجب أن تكون رسالة أن الجسد يمكنه أن يعود لو توفرت الارادة..ودوما اللقاء خيرا من لا لقاء لو كان للعروبة مكان فيما هو قائم بكيانات ودول!

ملاحظة: من مفارقات السياسة أن يتم البحث عن مكان قمة عربية مع مناسبة تاريخية حدثت في يوم 21 فبراير عام 1958..انتخاب الخالد جمال عبد الناصر

رئيسا للجمهورية العربية المتحدة (وحدة مصر وسوريا)..ذكرى تفرض بعضا من تفكير الضرورة!

تنويه خاص: كيري قادم للقاء الرئيس محمود عباس..طيب بالكوا في شي ممن ينحكى على هيك لقاء غير اعادة الروح للتعبير القذافي "طز في أمريكا"!

مفتاحي "المصالحة" الأهم ..لو أريد لها أصلاحا!

كتب حسن عصفور/ أثارت تقارير منظمات دولية حول ما يجري في قطاع غزة، مسألة هامة حول من يحكم القطاع، وفرض "سلطة أمنية" خارج القانون الاساسي للمجلس التشريعي، وخاصة ما يتعلق بدور كتائب القسام في تنفيذ عمليات إعدام لأشخاص بتهم مختلفة، لا علم لأحد بها ولا مصداقيتها، هي تقرر وتنفذ وتعدم، دون رادع أو حسيب..

كما أن مبعوث الأمم المتحدة لقضية السلام، نيكولاي ملادينوف، اشار خلال زيارته الأخيرة لقطاع غزة، الى أن اي حكومة مصالحة يجب أن تعترف ببرنامج منظمة التحرير السياسي..وهي مطالبة جاءت بشكل مفاجئ، ومن قلب مدينة غزة..

والحقيقة، ان ما أشير لهما، الأمن والسياسية، يمثلان جوهر الرؤية لأي "مصالحة" بين فتح وحماس، ثم ما سيكون لاحقا لو قدر لهما الاتفاق على تلك المسائل التي تمثلان "حجر الرحى" أو مفتاحي المصالحة - الاتفاق أو التفاهم، لو كانت الرغبة الوطنية هي ما يحرك نزعات فصيلي الأزمة ذاتهما..

الحديث عن الأمن، لا يقتصر على موظفين أو أرقام وظيفية، بل بات هو حديث عن مراكز قوى بالمعني المطلق للكلمة، فأجهزة فتح، وهي بالتالي أجهزة السلطة في الضفة الغربية، تعيش وضعا خاصا من حيث المسؤولية والنفوذ والمهام، ولا تخضع لأي جهة رقابية، وبالتأكيد رئيس الوزراء وحكومته، آخر من يمكنهم مساءلة اي مدير لجهاز أمني، ومرجعيتها النظرية، في ظل تغييب القانون

الأساسي، وكذا المجلس التشريعي هو الرئيس محمود عباس، الذي لم يعد يملك وقتا لمتابعة تفاصيل الأداء الأمني اليومي وغير اليومي..

الى جانب أن مهامها حتى اللحظة ترتبط بالتنسيق الأمني مع دولة الكيان، بكل ما يتطلبه ذلك التنسيق من "إجراءات خاصة" تجاه "هبة الغضب الشعبية" التي تحاول قدر المستطاع الإنفلات من "الرقابة الأمنية المزدوجة" الفلسطينية الاسرائيلية ..الى جانب مهام أخرى، يعلمها الأهل في شمال "بقايا فلسطين"..

أما في قطاع غزة، فالحالة تتجاوز في بعض أوجهها لما هو في الضفة الغربية من إزدواجية مراكز النفوذ الأمنية، فالقوة الرئيسية الأن، التي تدير السلطة القائمة هناك هي كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، والذي يعتبر نظريا ليست قوة أمنية صاحبة قرار علني، ولا وجود لها ضمن اي تسمية رسمية قانونية، أو حكومية، هي تمثل "جناحا عسكريا" لفصيل، وليست قوة عسكرية مركزية، بل لا تعتبر حتى الساعة جزءا من قوات الأمن الوطني التي شكلتها حماس في القطاع على أنقاض القوات المركزية قبل الانقلاب..

كتائب القسام، تمثل قوة تتحكم في مسار "السلطة القائمة" في قطاع غزة، تعتقل من تريد، تعدم من تريد، تمارس ما تريد، ولا مرجعية رسمية لها، تستعرض قوات وتقيم مهرجانات وتحفر أنفاقا، بلا اي مرجعية رسمية فلسطينية، حتى تلك التي تسيطر عليها حماس..

عمليا كتائب القسام، قوة خارج "القانون الأساسي" أو "قانون أجهزة الأمن" المفترض أنها ناظم لعمل كل ما هو أمني رسمي، ومع ذلك هي القوة المتنفذة في قطاع غزة، تحت كل المسميات التي تقررها هي..

ولذا لا يمكن الحديث عن أي مصالحة سياسية جادة، وحقيقية دون أن تكون هذه المسألة قد وضع لها الجواب، دون أن تكون قوات الأمن جزءا من القانون الأساسي والخاص، ومحاولة الالتفاف عليها بصيغ وهمية، لا يمثل سوى المسار الكاذب وتسويق "الوهم" لاتفاقات تكرر نسخها القديمة..

تلك كانت أهم مفاتيح افشال كل الاتفاقات السابقة، ومعها البرنامج السياسي المطلوب، فلا يعقل أن يكون هناك حديث عن "مصالحة وطنية" دون اساس سياسي لها..

حركة فتح، بحكم سيطرتها على السلطة والمنظمة تقف على قاعدة برنامج منظمة التحرير الفلسطينية بكل جوانبه، بما فيها اتفاقات اوسلو بكل منتجاتها، وصولا الى قرار الأمم المتحدة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012، حتى لو أنها لا تعمل لتنفيذه، لكنها تلتزم به سياسيا، فيما حركة حماس، لا يعرف لها اي موقف سياسي عام، انتقلت من البرنامج لتحرير كل فلسطين، الى البحث عن "مواقف يومية" حسب الطلب..

فحماس، يمكنها ان تقبل "دولة في غزة" تحت شعار "ثوري جدا" كمقدمة لتحرير كل فلسطين، وسبق أن حدثت مفاوضات تحت شعار "الأمن مقابل التنمية"، ولا زال مشروع اسرائيل بتفاهم تركي لاقامة جزيرة اقتصادية وممر مائي من القطاع الى قبرص، كشكل من اشكال الفصل الجغرافي، حماس لم ترفض اي منها، بل تجاوبت مع بعضها منها..والذارئع السياسية الانسانية والدينية جاهزة..

فيما، لا تزال وثيقة حماس مع وفد اوروبي أواخر 2006 حاضرة في الذاكرة السياسية، حيث أظهرت الوثيقة إمكانية قبول حماس بـ"دولة مؤقتة" في الضفة الغربية، ما يعرف سياسيا واعلاميا بـ"دولة الجدار"..

الغريب، ان حركة فتح، المفترض أنها حريصة كل الحرص على البرنامج الوطني، لا تشغلها المسألة السياسية، رغم ان أول وثيقة سياسية موقعة عام 2005 اشارت لتلك المسألة، وتكررت عام 2006 وقبل خطف غزة، وما تلاها تجاهل تلك المسائل الجوهرية في ترسيخ اي اتفاق..

حماس لا تمانع في قبول أي دولة كانت لها وتحت سلطتها، في غزة أو مؤقتة، فيما ترفض برنامج منظمة التحرير ولاحقا قرار الأمم المتحدة بذريعة أنها قرارات تنازلية واستسلامية، شعارات رنانة تقود عمليا الى فرض مشروع احتلالي في دويلات لم تعد مجهولة..

من يبحث "مصالحة حقيقة" وليس تسوية فصائلية لارضاء الوسطاء اي كانت الأسماء، عليه أن يبدأ بحل تلك المسالتين فهما جوهر الحل، بدونها يصبح الكلام "عكا سياسيا" لا أكثر ولا اقل..ومنصبة كلمنجية بأشكال مختلفة..

ملاحظة: جيد أن أعلن الوزير حسين الأعرج أنه مستعد للمسائلة القانونية، فيما نسب اليه من اتهامات اشارت لها النائب النشط نجاة ابو بكر، وعلها المرة الأولى التي يحدث ذلك..الغريب أن هيئة مكافحة الفساد تقف "متفرجة"..لم نسمع لها صوتا ولا كلاما!

تنويه خاص: حماس أدانت تفجير أنقرة عبر بيان يثير السخرية المطلقة، فاعتبرت أن ما حدث للنيل من موقف تركيا نحو العروبة والاسلام..اي مهزلة مدفوعة الأجر تلك الكلمات..الأكراد لهم حق يا حماس..وقبل ذلك أليس الارهاب في سيناء أولى بالادانة لو كانت المسألة عروبة وليست مصلحة واخوان..كفاكم استعباط!

"مكلمة" فتح وحماس..وفعل الضرورة المنتظر!

كتب حسن عصفور/ بعد ألف عام من "الخصومة التاريخية" حدثت "المصالحة التاريخية" بين الكنيسة الأرثوذكسية والكاثوليكية فوق أرض كوبا، البلد الذي لا يعيش في جلباب "الدين هو الحل"، "مصالحة" قد يكون لها أثر على المستقبل الانساني العام، تحدث بين "إخوة" وفقا لما وصفها بابا الفاتيكان فرنسيس..

"المصالحة الكنسية" حدثت لأنها عرفت أخيرا، من يريد المصالحة ويعمل لها، بعيدا عن "الحسابات الضيقة"، دون أن يقف عند "تفاصيل الذات"، التي لها دون غيرها، ان تحرق كل "النوايا الطيبة" لو وجدت لاحداث الاختراق..

منذ سنوات، ما قبل الانقلاب الأسود، بقرار أميركي - اسرائيلي ودعم بعض عربي وإقليمي، ولا زالت الساحة الفلسطينية تلهث وراء المسميات لوصف ما يجري بها وعنها، حوارات من أجل "التوافق الوطني"، فيصبح في أرشيف فلسطين وثيقة بذات الإسم، يتلوها حوارات من أجل المصالحة وإنهاء الانقسام،

ومنها تشتق كل المسميات التي ترافق توقيع أي قصقوصة ورقية، تحتوي عبارات و"طلاسم وألغاز" بعنوان مبادئ وأهداف، تسقط مع أول تصريح لهذا المسؤول من هذا الفصيل أو ذاك المسؤول من ذاك الفصيل..

"مصالحة كوبا" حدثت لأنها وجدت أخيرا، من يستقبلها دون حسابات "الصغار" للعبث بالممكن المتاح في المشهد المحيط، وقرر طرفيها أن الزمن أوجب تلك المصالحة، فتوفرت الإرادة بعدما كانت الرغبة حاضرة منذ زمن بعيد..

"مصالحات فتح وحماس"، وهي لا تستحق غير هذا المسمى، فهما دون غيرهما من يتحمل الأزمة بكل ما لها وعليها، بل أنهما قررا أخيرا الاعتراف بها، ويزيلا كل "غشاوة" أحيطت بها باسم الفصائلية المظلومة منهما، تلك المصالحات لن ترى "نورا سياسيا صادقا" في ظل ما هو قائم من واقع سياسي تحت مظلة قيادة الفصيلين، هما وليس أخرين من يريدا استمرارها رغم كل "الطنين اللغوي" الذي يصدر منهما أو عنهما قبل أي "مكلمة جديدة"..

قيادة قطبي الكارثة، لا نية سياسية لهما لانهاء الانقسام، ولا رغبى لهما بإقتحام مربع المصالحة السياسية الحقيقية، ولذا لا توجد لهما اي إرادة لفعل ذلك، مفترضين أنهما يتملكان "إرادة خاصة" لتقرير ذلك..

الواقع الراهن، لن ينتج أي مظهر تصالحي، وليس مصالحة بين فتح وحماس، وهي التسمية الحقيقية للقائم فوق "بقايا فلسطين"، "مصالحة الفصيلين" لا أمل بها دون إحداث تغيير جوهري في الواقع السياسي، من حيث قوى الفعل والتأثير، وحضور إرادة شعبية تكون هي الأكثر أثرا و"إرهابا" لمصالح فصيلي الأزمة الوطنية، حضور له أن يفتح طريقا - مسارا بعيدا عن الجري وراء "سراب صناعي" يتم تحضيره خارج حدود "بقايا الوطن الفلسطيني"..

ولذا، بدلا من إضاعة الوقت في البحث عن أوهام ما سيكون بعد كل "لقاء مكلمي"، بات الأجدر لمن يجد في نفسه قدرة على الفعل، فصائل وقوى، شخصيات ومؤسسات عامة، أن تعيد رسم طريق الحراك الواجب أن يكون لخلق "رافعة وطنية" تكون أداة تصويب وطني من جهة، وأداة مواجهة وطنية للمشروع الاحتلالي من جهة أخرى..

بات واجبا، كسر "المحظور المستمر" بأن لا تحرك لمواجهة الكارثة الانقسامية الا عبر قطبيها، وتلك هي المصيبة السياسية، وليس سوى تحرك سرابي، لأن أصحاب المصلحة في عدم حدوث المصالحة هما ذاتهما في فصيلي الأزمة، ما يفرض خروجا عن "الصندوق السياسي السائد" منذ ما قبل 2007 وما بعده..

آن الآوان خلق قوة فعل وتأثير، مركز إرادة وطنية يمكنها أن تعيد "الصواب السياسي الوطني" للمشهد القائم بعد أن تم خطفه بفعل فاعل معلوم المسمى والصفة والدور، بعيدا عن "حسبة السوق الفصائلية"، أو "تقديس المسميات الفصائلية"، فكل "تقديس خارج مصلحة الوطن والقضية يصبح تقديسا ضارا وكارثيا"..

هل تبدأ حركة "كسر الصندوق الفصائلي السائد"، وتنطلق حركة فعل إبداعي لخلق قوة ضغط ومنها قوة توجيه..وليتذكر البعض، لم تنهض حركة شعبية مؤثرة ما لم تكسر حركة الصندوق التقليدية، فتح عام 1965، وما تلاها من خلق ثورة شعب وصلت لتغيير كل ملامح المرسوم منذ العام 1948 لفلسطين خريطة وواقعا وهوية..

هل دقت ساعة العمل كي لا يصادر "بقايا الوطن" ومستقبل مشروع وطني من أصحاب مصالح باتت هي الحاكم بأمره بمسميات تتباين وفقا للمكان والزمان..

الارادة الغائبة عند طرفي الكارثة، وجب حضورها ممن ليس "شريكا" ومن كل من لم يرفع "راية الهزيمة السياسية" أو "الخنوع الذاتي"..هي اللحظة التاريخية التي لا تنتظر!

ملاحظة: رسالة زوجة الصحفي الأسير محمد القيق الى الرئيس محمود عباس وقيادة السلطة القائمة بأنها لن تقبل منها عزاءا تستوجب التحرك الفوري من الرئاسة وفعل ما وجب فعله منذ زمن..طبعا لو تم قراءة الرسالة أصلا!

تنويه خاص: حرب دولة الكيان بكل السبل على "حرب المقاطعة" تكشف كم هي فاعلة ومؤثرة، ليس ماليا كما يظن الفاسدين ببروحهم بل سياسيا وفكريا وثقافيا..هل يدرك "القابعون" رغم أنف الشعب تلك المسألة!

من أجل "المحروسة" قبل فلسطين..كفى "استهبال سياسي"!

كتب حسن عصفور/ ربما يراها البعض، تصريحات فردية لا تتسحق أي قيمة لأن يتم الحديث عنها، تلك التي يقولها بعض من "اعلاميي المحروسة مصر"، نحو فلسطين شعبا أو فصائل، وتجاه دولة الكيان الاحتلالي، وهو حق تماما، ان تلك مجموعة لا تتجاوز أصابع اليد، التي تظهر "حقدا غريبا" نحو فلسطين، و"توددا أغرب نحو الكيان"..

لكن "الفئة الاعلامية القليلة والضآلة" أصبح لها صوت وصوت عالي باستخدام قنوات فضائية، يستمع لها أهل الكنانة، دون أي يستمعوا لمن يردعهم، بل ويكشف أن قولهم ليس حبا في مصر، بل كراهية في فلسطين..

هناك أسماء بعينها، يعلمها القاصي والداني في الاعلام المصري، تواصل "وقاحتها السياسية"، بل و"كذبها" دون أي رادع، ما يمكن أن يخلق حالة تراكمية من الكذب والخداع، يتحول شيئا فشيئا الى "حقيقة سياسية"، ومن هنا الخطر والخطيئة بالسكوت على تلك "الزمرة الضآلة والمضللة"..

ومن آخر طبعات "الضلال السياسي" لتلك الفئة، ان يخرج أحدهم، عبر قناة فضائية، ليعلن أن اسرائيل ليست الخطر الأول على مصر، ولا يمانع الشخص اياه في ممارسة التبادل الرياضي مع الكيان، لأنها لم تعد هي الخطر الأول على المحروسة، بل أن هناك دولة عربية هي الخطر الأول..

والحق، أن الخبر كان يمكن تكذيبه بسهولة، كونه خارج "الوعي المصري الشعبي والرسمي"، بل خارج سياق "الوطنية المصرية" الراسخة في تحديد عدو مصر الأول، كان وسيبقى ما دامت مصر هي مصر والكيان هو الكيان، ذلك مبدأ لم تهدمه مطلقا، كل الاتفاقات التي وقعتها الدولة المصرية مع دولة الكيان الاسرائيلي، فتسمع من أي مصري أن عدوهم هو اسرائيل، بل ويذهب البعض الشعبي الى وضع الصفة الطائفية لتأكيد العداء مصحوبة بأقذع "الشتائم" المتداولة في مصر..

لكن، التصريح لذاك الشخص، وجد له مكانة انتشار تثير الاستفزاز، فلم يخل موقع اعلامي مصري وبعض الدولي الا وأعاد نشر التصريح، رغم أن مطلقه

ليس بشخصية سياسية، ولا مكانة له في الوسط الاعلامي السياسي، وهو فرد رياضي، متحدث باسم اتحاد كرة القدم..

ما تحدث به ذاك الشخص، يمثل أحد اسوء الاساءات لمصر التاريخ والشهداء والتضحيات التي دفعهتا مصر ولا تزال، وأن كل ما حدث لها من مؤامرات لا تزال قائمة، يد دولة الكيان واضافرها المسلحة حاضرة بها، وأن تآمر بعض العرب، مهما إختلفت المسميات ليس سوى حدث ثانوي، سواء في زمن الخالد جمال عبد الناصر عندما كان البعض العربي ممولا للعدوان على مصر، الذي نفذته دولة الكيان برعاية أمريكا..أو ممولا للإرهاب القائم!

واليوم..كل فعل الارهاب ضد مصر وثورتها، يتم تحت الرعاية الأميركية، وتشجيعها بل وحمايتها، ودولة الكيان هي اليد الطولى في المنطقة لتنفيذ المخططات الإستعمارية ضد الأمة وفي المقدمة منها "مصر المحروسة"، وأن المستفيد الأول من اضعاف مصر وانهاكها دوما دولة الكيان وراعيها الرئيسي أمريكا..وليس أي دولة عربية مهما حاولت "التعملق الفارغ"!

محاولة البعض خلط الأولويات لا يمكن أن يكون في مصلحة مصر، ولن يكون لخدمتها، بل العكس تماما، هو ضرر مطلق لها وعليها، ومن لا يرى ذلك ليس سوى "أعمى بعيون أميركية"، كما قالها الشاعر الفلسطيني الكبير أحمد دحبور..

لا نود خوض سجال في حب شعب فلسطين لمصر المحروسة، ولا نرغب في البحث التاريخي لتلك الصلة، وأن بعض أهل فلسطين ممن يسيئون لها ليس سوى فئة ضآلة هي الوجه الآخر لتك الفئة الاعلامية الضآلة في أرض المحروسة..

عشقا في مصر وحبا لها، ولمصلحتها لا يجب أن يتواصل البعض في التزوير السياسي عبر اعلام بات سلاحا خطرا..

وعل سفارة فلسطين في مصر، وهي تملك مركزا اعلاميا خاصا، أن تقوم بدور في تصويب طريق الضلال الذي يحاول البعض تعبيده، تحت ذرائع مختلفة، واتهام حماس في بعض ما يحدث لا يبرر صمت السفارة ولا مركزها الاعلامي..

وليت اعلام فلسطين الرسمي يفتح قنوات اتصال مع الأشقاء في مصر كي لا ندفع ثمنا للجهالة والحقد الخاص لبعض من يكره مصر وفلسطين، هنا أو هناك!

ملاحظة: قضية اعدام اشتيوي انتقلت من حدث محلي الى حدث عالمي..منظمة دولية تنشر تقريرا حوله وطرحت أسئلة تستحق التفكير..والتوضيح من قيادة حماس..من يحكم غزة..سؤال برز فجأة قد يستوجب قراءة أوسع!

تنويه خاص: مشهد التحرك الفلسطيني الرسمي مؤخرا يثير علامات استفهام..الرئيس عباس يحرم صائب عريقات من التواجد معه، دون سبب معلن..عريقات يعلن بلا سبب ايضا أنه مدعو لزيارة برلين..شو القصة يا شباب مالكوا!

هيلاري ..ما أحقرك..لكن الصمت عليك أكثر حقارة منك!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد جديد في الحديث عن كيفية إنحطاط بعض من مرشحي انتخابات الرئاسة الأميركية ، و"الرخص السياسي" عند المال اليهودي في الولايات المتحدة، تصريحات تحضر وكأننا في حلبة تشجيع للملاكمة، تحتار في كيفية ارضاء أهل المال اليهود، عبر البحث في تقديم كل وعد لغوي لما يخدم دولة الكيان الاسرائيلي..

ولكن ما نشرته بعض المصادر الاعلامية، سواء منها اعلام عبري، او صحيفة "الغارديان" البريطانية، منسوبا الى المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، يفوق المعقول، فما نشر منسوبا لها، بأنها ستمنح دولة الكيان "الإذن لقتل ما يفوق 200 ألف فلسطيني وليس الفين" كما حدث في الحرب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة، يصبح خارج المعتاد من رخص وابتذال ونذالة!

ويبدو أن الرقم استفز البعض من حملة المرشحة اياها، فقاموا بتعديله من 200 ألف الى 20 ألف، هكذا وبكل بساطة، تقول هذه المدعية ما قالت، وهي التي كانت شريكا في كل "المؤامرات الأميركية الجديدة" ضد الأمة العربية، ومنها استكمال تنفيذ الحرب التي بدأت في عهد جورج بوش واعادة تقسيم المنطقة،

وإدخالها في عالم "الفوضى غير الخلاقة" وبدء رحلة "الارهاب المنفلت" كرد على افشال المخطط الاستعماري الجديد..

هيلاري كلينتون، تعتقد ان الشعب الفلسطيني أرقام خصصت للقتل تحت الحماية الرسمية الأميركية، وبالتأكيد ما كان لها أن تقول تلك الأقوال المنحطة سياسيا وأخلاقيا، لو أنها كانت تعلم أن هناك عقابا جادا وحقيقيا لها، أو لحملتها الانتخابية في المنطقة العربية، دولا وشعوبا - من أمن العقاب أساء الأدب والقول أيضا - ..

بالتأكيد، هي لا تحسب حسابا للممثل الرسمي الفلسطيني، كونها تعلم حدود "القدرة السياسية" التي يمتلكها بعد اغتيال الخالد ياسر عرفات، المفتقد ليس في مواجهة تلك الأقوال القذرة بكل ما تعنيها القذارة، لكنه مفتقد في المشهد الوطني العام، حيث المؤامرة تتسع حلقاتها عبر أكثر من زاوية سياسية، بتعزيز المشروع التهويدي على حساب المشروع الوطني..

أن تتجاهل دول العرب، تلك القوال المنحطة سياسيا وأخلاقيا، فذلك لا يمثل أي "مفاجأة"، بل هو المنطق المتوقع لطبيعة أنظمة الحكم السائدة، لأسباب عدة، أقلها أنها تفتقد روح "الاستقلال والكرامة الوطنية"، ولكن أن تصمت الجامعة العربية على ما ورد بلسان شخصية يمكن لها أن تتبوء منصب الرئيس الأميركي، فتلك هي الجريمة الكاملة..

الجامعة العربية، عبر منظماتها المختلفة، ومكاتبها المنتشرة في بلدان عدة، وموظفيها السامين "جدا"، ودوائرها المتعددة الألقاب، ومنها واحدة تختص بفلسطين، مطلوب منها أن لا تمر مرورا عابرا على تلك الكلمات التي تحمل تشجيعا لمزيد من القيام بارتكاب "جرائم حرب" تنفذها دولة الكيان، فوق ما ارتكتبت وصمتت عنها الرئاسة الفلسطينية، بل تواطأت عن ملاحقتها وقطع الطريق على محاكمتها وفقا لتقرير "غولدستون"..

الجامعة العربية، يمكنها أن تقيم "حدا سياسيا" على المدعوة هيلاري كلينتون باعتبار أن اقوالها تشجيع على ارتكاب "جرائم حرب" عنصرية فاشية وكل ما يمكن للغة ان تساعدهم، ومأ أغنى اللغة العربية، وبحكم مسؤولياتها تطالب من الاعلام العربي فضح تلك المرشحة وتعتبرها شخصية غير مرغوبة عربيا،

انسانيا وسياسيا، وتعمل بكل السبل على كشف كل "عوراتها السياسية - الشخصية"، وان تدرج اسمها كـ"عدو" ليس محتمل بل واقعي للشعوب العربية وقبلها شعب فلسطين..

وعل الجامعة العربية تطالب من الدولة العربية واعلامها المتعدد الأشكال، بالانحياز العلني للمرشح الأقرب لقضايا المنطقة، وقد يكون منافسها بيرني ساندرز، وتلك مسألة لن تكلف اعلام تلك الدول شيئا..

فيما تستطيع الجامعة العربية، ان تطالب رأسمال العربي في أمريكا توجيه الدعم الممكن وفق القوانيين للمرشح ساندرز، كرد عملي على تلك الأقوال الكريهة، التي تعيد أنتاج هتلر في الزمن المعاصر..

هل تعتبر تلك المطالب ممكنة..نعم ونعم جدا، لكن هل ممكن أن تتحول الى فعل واقعي فتلك هي التي تقع في خانة الخيال السياسي..

والى حين تحرك جامعة الدول العربية، ليت خارجية فلسطين، والقوى الرسمية بكل المسميات الاعلامية تفتح نيران حملتها ضد هذه القزم السياسي، كي تعلم ان للشعب الفلسطيني من يحميه حتى في "زمن النذالة العام"..

هل تنتفض القوى والمؤسسة الرسمية الفلسطينية من أجل "كرامة شعبها"..تلك الجملة المنتظر حدوثها والمفترض حدوثها لو ما زال في البعض منهم "كرامة سياسية"!

ملاحظة: وزير خارجية فلسطين قطع كليا أن لا عودة للمفاوضات مع اسرائيل..كلنا أمل وفرحة بما قال..لكن تصريحاته لا تتوافق مع تصريحات الرئيس عباس قبل كم يوم فقط..تفاوض بس شوى خطوات..اي قول يمكنه أن يصدق سيد رياض!

تنويه خاص: اتهامات "تيار الاصلاح الديمقراطي" في حركة فتح لجهات فلسطينية بأنها تقف خلف اعتقال القيادي جمال ابو الليل تثير الريبة السياسية..الغريب ان المتهمين صمتوا كليا وكأن في بطونهم عظام!

"وصلة ردح اسرائيلية" تستوجب "ردا عباسيا"!

كتب حسن عصفور/ أن تتسابق قوى دولة الكيان الإسرائيلي نحو "الكراهية والعداء" ضد فلسطين شعبا وقضية، فتلك ليست مفاجأة ولن تكون، بعد أن كشفت اتفاقات أوسلو حقيقة الكيان من "السلام" و"المصالحة التاريخية" التي كان لها أن تكون حاضرة منذ عشرين عاما، فحضر الارهاب الأحمر والأسود والأصفر بديلا..دما وحروبا وقبلها تصفيات لأركان من طالب بتلك المفاهيم..

يوم الأربعاء العاشر من فبراير 2016، سجل نقلة نوعية في "المشهد الاسرائيلي"، عندما قاد رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب ورئيس حكومة الكيان، "وصلة رقص سياسية" من طراز خاص، قد يدخل بها أحد معاهد "السخرية السياسية" ليس ممن تحدث اليهم، بل لمن لا زال في "بقايا فلسطين" يصرون أن يروه على غير ما يعلن ويتحدث، ويرسلون له الوفد تلو الآخر، ورسالة بعد الأخرى، عله ينظر لهم بطرف عين "حنونة"..

نتنياهو، خلال "وصلة الردح السياسي" بالعبري، قال لرئيس المعارضة ورئيس "المعسكر الصهيوني"، "صباح الخير هرتسوغ، سعيد أنك استيقظت أخيرا..وأن تأتي متأخرا خير من الا تأتي"، تعليقا على مقترحات رئيس المعارضة بما يسمى "خطة الانفصال من طرف واحد" واسقاط امكانية "حل الدولتين"..نتنياهو رحب بهرتسوغ بعد أن تبنى أفكاره، وواصل السخرية" أهلا بكم في الشرق الأوسط، ولكن كيف سنثق بكم لاحقا"..

لم يقف هرتسوغ متفرجا، مع تلك "الوصلة الردحية الخاصة" فاشتق ما يمكن اشتقاقه، رغم "هزالة موقفه"، من اللغة ما قد يساعد في "صد هجوم الردح النتنياهووي"، مخاطبا إياه قائلا: "تعهدت بأن تكون "سيد الأمن"، قويًا ضد الإرهاب، تعهدت بالقضاء على حماس، تعهدت بالكثير من الأشياء الأخرى، ماذا حققت؟ لا شيء، صفر، ها نحن في ذروة انتفاضة ثالثة وهناك عشرات القتلى والجرحى وأنت لا تتحرك، حذرتكم سابقًا لكنك تتجمد خوفًا، كل ما تفعله يسيء لإسرائيل".

وصلة ردح سياسية خاصة، تستحق ممن يجلس في مقره بالمقاطعة، ان يعيد قراءة ما جاء بينهما كاملا، وليس مقطتفات مترجمة، ليسمعها صوتا وصورة مع

مصاحبة من يجيد العبرية، ولديه منهم وفرة، كي يعلم يقينا، أن لا خيار له بالمضي في طريق "الاستجداء السياسي"، لا مع رأس الفاشية الحاكم، ولا مع القزم السياسي الطامح لأن يكون "بديلا"، بعد أن تقدم بما هو أسوء من مقترحات نتنياهو، خطة انفصال تصادر "الحق الوطني الفلسطيني" بثوب معارضة، مع صمت الرئاسة وفريقها كليا عليها..

اعادة الرئيس عباس الاستماع لوصلة الردح، التي لم يتمكن نواب القائمة المشتركة من اكمالها، لما بها من إنحطاط سياسي على حساب الفلسطيني، وطنا وشعبا وقضية، علّه يعيد التفكير بمنهج "الاستجداء السياسي" مع نتنياهو وفرقته للرقص الخاص، وأن يلغي مخطط ارسال وفد أمني خلال ساعات أو أيام لمقابلة من يتكرم نتنياهو بالسماح لهم بمقابلة الوفد الأمني العباسي..

وصلة الردح السياسي، هي خير إعلان سياسي وحافز وطني، لمن يبحث طريق المواجهة الشعبية السياسية "النظيفة النقية المسالمة" خالية "الأنياب"، كونها كشفت كليا رؤية طرفي "المعادلة السياسية في دولة الكيان"، يتقاسمان بانحطاط علني كيف لهما مصادرة الحق السياسي الفلسطيني، وبوقاحة لا قبلها ولا بعدها يتسابقان في كيف لهما شطب الحق باقامة دولة فلسطين، عبر بوابة الشطب النهائي للإقتراح الأميركي الخادع المعروف باسم "حل الدولتين"..

الرسالة الإسرائيلية، حكما ومعارضة باتت لا تحتاج لمن يعيد التأكيد، أن "طريق الوهم السياسي" للرئيس محمود عباس وفريقه لم يعد أمامه سوى الاعتراف بفشل كل "خيار الهوان الماضي" وعبر الأحد عشر الأخيرة"..

وصلة الردح السياسي في كنيست دولة الكيان، هي خير كاشف لحقيقة طرفي العداء للقضية الوطنية الفلسطينية، فهل تحدث تلك "الوصلة الردحية" من آثار سياسية لرد الاعتبار لفلسطين، ما عجزت عنه كل مطالبات الشعب بأن يعلن الرئيس وفريقه اغلاق "المف الاستجدائي" كليا، ويعود الى ما قررته الإطر الرسمية دون زيادة أو نقصان، فقط أن يحترم ما تم إقراره بموافقته شخصيا وكل أعضاء فرقته الخاصة، سواء من خرج منها طردا لغضب شخصي، او من دخلها لغرض شخصي، أو من إستمر اعتقادا أنها باب التحصيل لنفع شخصي..لا

يهم ذلك راهنا..فالأهم مغادرة حلبة "الاستجداء السياسي" كليا بعد الردح الصريح..

هل تحدث "المفاجأة" ويقرر الرئيس عباس الغاء ارسال وفده الأمني، واللجوء الى البدء العملي بتطبيق خطوات "فك الارتباط بالاحتلال" كمقدمة موضوعية لاعلان دولة فلسطين..هل تحدث وصلة الردح أثرا سياسيا يكون "خيرا لشعب فلسطين" تأكيدا للمثل الشعبي "رب ضارة نافعة"..ام يستمر منهج "الإستجداء السياسي"والمضي في الطريق مهما قال البعض منكم ومهما فعل بيبي لكم..وتكريس ما هو مكرس في "العهد العباسي" وفقا للمثل الشعبي "عنزة ولو طارت"..!

رب ضارة أم عنزة لو ..تلك هي ملامح المعركة العباسية القادمة، فمن ينتصر!

ملاحظة: حوارات تركيا ودولة الكيان تسير بأحسن ما يرام، طبعا اعلام حماس يتجاهل كل ما يقال عنها وبها والسبب معلوم، وبدلا منها ينشغل في خلق الدسائس السياسية الكاذبة ضد المحروسة..صحيح شو "أخبار يهود الدونمه هذه الأيام" في بلاد الأتراك"!

تنويه خاص: كأن عائلة إشتيوي ستدخل صفحة خاصة في تعرية أكاذيب حماس الأمنية..ما يحدث منها يفوق قدرة "عائلة"..الأيام القادمة كاشفة وعل دم الشاب المهدور لا يذهب هدرا لو كان مظلوما..ليعيد الحق لكل من قتل ظلما في "ظلام خاص"!